

محمد عتيق عثمانيس

فَقَرَّبَ لِلنِّسَاءِ
فِي الزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ

دَارُ الْأَعْيُنِ

فَوَالنِّسَاءِ الزَّكَاةِ... وَالصِّيَا

مَحْمَدٌ عَطِيَّةٌ حَمِيْسٌ

فِي النَّسَبِ وَالرَّكَاةِ وَالصِّيَا

دَارُ الْإِعْتِصَامِ



مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين ،
سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ..

وبعد : فهذا هو الكتاب الثالث من فقه النساء ، وهو خاص
بالتزكاة والصيام ، وقد تناولت فيه أغلب ما يهم النساء من أحكام
خاصة بهن بالنسبة لهذين الركنتين من أركان الإسلام .

واسأل الله أن يتقبله مني ، ويغفر لي ما عسأى أن أكون قد
أخطأت فيه ، وأن ينفع به من قرأه ، وأن يوفقني الى اتمام هذه
السلسلة التي بدأتها ، مبتغيا بها رضاه ، وأن آخذ بيد اخواتي
وبناتي المسلمات الى طريق الاستقامة على الدين الصحيح . كما
يجدن فيه ، اجابة لما قد يعترضهن من مسائل التزكاة والصيام .

ربنا تقبل منا ، انك أنت السميع العليم ..

محمد عطيسة خميس

رئيس شباب سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم

فقه النساء في الزكاة

زكاة الحلى والصداق

- * تعريف الزكاة وفرضيتها .
- * وجوب اداء زكاة الحلى .
- * لالحلى المباح ولا زكاة عليه .
- * نصاب الذهب .
- * نصاب الفضة .
- * مقدار الزكاة ومستحقوها .
- * زكاة الصداق .
- * نصاب المال في الصداق .
- * احاديث الترهيب من تحلى النساء بالذهب واحتمالاتها .

الزكاة

الزكاة هي الركن الثالث من اركان الاسلام :

والزكاة لغة : التطهير والنباء :

قال تعالى : (قد أفلح من زكاهها) أى طهرها من الادناس :

ويقال (زكا الزرع) اذا نما وزاد .

والزكاة شرعا : تمليك مال مخصوص لمستحقه بشروط مخصوصة .

وقد فرضت الزكاة فى السنة الثانية من الهجرة . وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة .

ودليل فرضيتها من القرآن الكريم : قوله تعالى (وآتوا الزكاة) وقوله تعالى (وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) .

ودليل فرضيتها من السنة الشريفة : قوله صلى الله عليه وسلم « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » متفق عليه .

وقد بينت السنة الشريفة الأموال التى تخرج عنها الزكاة . ومقدارها .

والزكاة تجب فى انواع مختلفة من المال : النعم (الابل والبقر

الغنم . - والذهب والفضة ولو غير مضروبين . وعروض التجارة ،
والمعدن والركاز . والزروع والثمار .

ويمكن الرجوع الى كتب الفقه لمعرفة احكام الشرع على وجه
التفصيل في الزكاة الواجبة في هذه الأنواع .

ونقتصر في هذه الرسالة على بيان ما يهم المرأة خاصة من
احكام في باب الزكاة . وعلى وجه الخصوص ، زكاة الحلبي .

* * *

الوعيد عن عدم أداء زكاة الحلى

* روى أبو داود - واللفظ له - وأحمد والترمذي والدارقطني نحوه . . عن عمر بن شعيب رضى الله عنه عن أبيه عن جده ان امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم : ومعها ائمة لها . وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب . فقال لها :

— أتعطين زكاة هذا ؟

قالت : لا ؟

قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟

قال : فحذفتها — وفي رواية فخلعتها — فالتفتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم . . . وقالت :

— هما لله ولرسوله .

قال الخطابي في قوله صلى الله عليه وسلم « أيسرك أن يسورك الله بهما سوارين من نار » : انما هو تاويل قوله عز وجل (يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم) .

* * *

* وروى النسائي مرسلا ومتصلا . ورجح المرسل : ان امرأتين أتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم : وفي أيديهما سواران من ذهب . فقال صلى الله عليه وسلم لهما :

— أتؤديان زكاته ؟

فقالنا : لا .

فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتحبان أن يسوركما الله بسوارين من نار .

قالتنا : لا .

قال : فاديا زكاته .

✽ وروى أبو داود والدارقطنى والبيهقى عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، أنها قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأى فى يدي فتخات (١) من ورق . فقال :

— ما هذا يا عائشة ؟

فقلت : صنعتهن أتزين لك يا رسول الله .

قال : أتؤدين زكاتهن ؟

قلت : لا . . أو ما شاء الله .

قال : هى حسبك من النار .

قال الخطابى : والغالب أن الفتخات لا تبلغ بانفرادها نصابا . وإنما معناه أن تضمها إلى بقية ما عندها من الحلى ، فتؤدى زكاتها فيه .

الورق : بفتح الواو وكسر الراء : الذهب .

وروى أحمد بإسناد صحيح عن أسماء بنت يزيد رضى الله عنها قالت :

دخلت أنا وخالتي على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلينا أسورة من ذهب ، فقال لنا : أعطيان زكاته ؟ . قالت : فقلنا لا . فقال : أما تخافان أن يسوركما الله أسورة من نار ؟ اديا زكاته .

(١) الفتخ : جمع فتخة ، وهى حلقة لافص فيها ، تجعلها المرأة فى أصابع رجلها وربما وضعتها فى يدها .

زكاة حلى المرأة

اختلف الأئمة في زكاة حلى المرأة المباح من الذهب والفضة
أتجب فيه زكاة أم لا ؟ ومتى تجب فيه الزكاة ؟ .

رأى الأحناف :

ذهب الإمام أبو حنيفة وابن حزم الى وجوب الزكاة في الحلى
— من الذهب والفضة — اذا بلغ نصابا استدللا بما روى من
احاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب . فقد
أمر عائشة رضى الله عنها في الحديث الذى تقدم ورواه أبو داود
والدارقطنى والبيهقى أن تؤدى زكاة متخاتها من ورق . وأمر كذلك
أسماء بنت يزيد وخالتها في الحديث الذى رواه أحمد أن تؤدى زكاة
أسورتها . وكذلك أمر المرأتين اللتين دخلتا عليه وعليهما أساور
من ذهب فيما رواه النسائى .

رأى المالكية :

يرى المالكية أن لا زكاة في حلى المرأة — من الذهب والفضة —
كالسوار ، الا في الأحوال الآتية :

- ١ — أن يتكسر بحيث لا يرجى عوده الى ما كان عليه الا
بسبكه .
- ٢ — أن يتكسر بحيث يمكن عوده بدون السبك مرة أخرى ،
ولكن لم تنو مالكة اصلاحه .
- ٣ — أن يكون معدا لنوائب الدهر وحوادثه ، لا للاستعمال .
- ٤ — أن يكون معدا لمن سيوجد لها من بنت مثلا .

٥ - ان يكون معدا لصداق من تريد ان تزوجها لولده .

٦ - ان تنوى به التجارة .

فنى هذه الاحوال تجب فيه الزكاة .

رأى الشافعية :

وذهب الشافعية الى انه لا تجب الزكاة فى الحلى المبال الذى حال عليه الحول مع مالكته العاملة به . اما اذا لم تعلم بملكه - كان ترث حليا يبلغ نصابا ومضى عليه الحول بدون ان تعلم بانتقال الملك اليها - فانه تجب عليها زكاته .

واذا كان حلى المرأة فيه اسراف - كخلخال بلغ مائتى مثقال - فانه تجب فيه الزكاة .

وتجب الزكاة فى قلادة المرأة المأخوذة من الذهب اذا لم تكن لها عروة من ذهب أو نحاس . فان كان لها عروة منها : فلا زكاة فيها :

واذا انكسر الحلى ، لم تجب زكاته : اذا قصد اصلاحه ، وكان اصلاحه ممكنا بلا صياغة ، والا وجبت .

رأى الحنابلة :

وذهب الحنابلة الى انه لا زكاة فى الحلى المعد للاستعمال أو الاعارة لمن يباح له استعماله ، فان كان غير معد للاستعمال فتجب فيه الزكاة :

واذا انكسر الحلى ، فان أمكن لبسه مع الكسر فهو كالصحيح لا تجب فيه الزكاة . وان يمكن ، فان كان يحتاج فى اصلاحه الى صوغ ، وجبت فيه الزكاة ، وان لم يحتج الى صوغ ، ونوى اصلاحه ، فلا زكاة فيه .

حجج الأئمة الثلاثة :

وهكذا نجد أن الأحناف يوجبون فى حلى المرأة الزكاة : متى كان ما عندها من حلى وذهب وفضة قد بلغ النصاب .

أما الأئمة الثلاثة ، فقد ذهبوا الى أنه لا زكاة في حلى المرأة ،
بالغا ما بلغ . واستندوا في هذا الى ما يأتي :

✽ **روى البيهقي** : أن أسماء بنت أبي بكر كانت تحلى بنتها
بالذهب ، ولا تزكيه ، نحواً من خمسين الفا .

✽ **وفي الموطأ** : عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه : ان
عائشة رضی الله عنها كانت تحلى بنات أخيها يقامى في حجرها ،
لهن الحلى ، فلا تخرج من حليهن الزكاة .

وفيه أن عبد الله بن عمر كان يحلى بناته وجواريه الذهب ثم
لا يخرج من حليهن الزكاة . وكان يحلى كل بنت بأربعمائة دينار .

قال الخطابي : الظاهر من الكتاب يشهد لقول من أوجبها
(أى أوجب الزكاة في الحلى المباح) والأثر يؤيده — ومن أستطفا
ذهب الى النظر ، ومعه طرف من الأثر . والاحتياط أداؤها .

وهذا الخلاف بالنسبة للحلى المباح ، فإذا اتخذت المرأة حلياً
ليس لها اتخاذه — كما إذا اتخذت حلية الرجال ، كحلية السيف —
فهو محرم ، وسليها الزكاة ، وكذا الحكم في اتخاذ أواني الذهب
والفضة (١) .

خلاصة الآراء :

من الجبع بين الآراء المختلفة ، والأخذ بالنصوص المروية
في الموضوع يمكن القول أنه ان كان المقصود من اتخاذ المرأة
الحلى التزين ، وكان من الحاجة الأصلية للمرأة ، فلا تتعلق به
زكاة ، بالغا ما بلغ .

أما إذا اتخذته المرأة كنزاً وانخارا باسم الحلى ، وانما
وضعت في يدها حفظاً له من الضياع ، فقد صار نقداً لم تتعلق به
حاجة أصلية لصاحبة ، وبهذا تجب فيه الزكاة .

(١) فقه السنة للشيخ السيد سابق ١ — ٢٤٣ طبعة دار
الكتاب العربى ببيروت .

وهذا الرأي هو الذى عليه الفتوى ، وهو من باب الرخصة ،
إذا شاعت المراتة ، أن تأخذ به .

أما العزيمة التى يقوم عليها مقام التقوى — وهو الأحوط —
فيجب أداء زكاة الحلى ، إذا بلغ النصاب ، وهو ما ذهب إليه ظاهر
الصمص ، وما أخذ به أبو حنيفة وابن حزم .

وكان أنس رضى الله عنه يقول : إذا كان الحلى مما يعار
ويلبس فإنه يزكى مرة واحدة (١) .

حلى لا زكاة عليها :

اتفق العلماء على أنه لا زكاة فى الماس ، والدر ، والياقوت
واللؤلؤ : والمرجان ، والزبرجد ، ونحو ذلك من الأحجار الكريمة ،
إلا إذا اتخذت للتجارة ، ففيها زكاة التجارة (٢) .

نصاب الذهب :

والنصاب فى الذهب عشرون مثقالا ، وهو ما يساوى ٨٩ر٢٠٠
جراما بالوزن المصرى .

نصاب الفضة ومقدار الواجب :

والنصاب فى الفضة مائتا درهم ، وهو ما يساوى فى الوزن
المصرى ٦٢٤ جراما تضرب فى سعر الجرام عند حولان الحول .

دليل نصاب الذهب والفضة :

والأصل فى تقدير نصابى الذهب والفضة ما روى عن على

(١) كشف الغمة للشعرانى ١ — ٢٢٩ .

(٢) فقه السنة . المرجع السابق ١ — ٣٤١ و ٣٤٢ .

ابن ابي طالب كرم الله وجهه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال غيبا قال : « فاذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء - يعنى في الذهب - حتى يكون لك عشرون دينارا ، فاذا كانت لك عشرون دينارا وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار ، فما زاد فبحسب ذلك وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول » أخرجه ابو داود والبيهقى وصححه البخارى وحسنه الحافظ .

والدينار مثقال .

واختلف تقدير المثقال بالجرامات المصرية .

جاء في كتاب الدين الخالص للشيخ محمود خطاب انه يساوى ٤٤٤ جراما . وجاء في نشرة أصدرتها لجان الزكاة ببنك ناصر الاجتماعى انه يساوى ٤٦٦ جراما . وقال الشيخ سيد سابق في فقه السنة ان العشرين دينارا تساوى ٢٨ درهما وزنا بالدرهم المصرى . والدرهم المشار اليه في الحديث عن الفضة يساوى ٣١٢ جراما بالوزن المصرى . اى ان المائتى درهم تساوى ٦٢٤ جراما .

مقدار الزكاة :

ومقدار الزكاة ربع العشر من قيمة الطلى غير المباح عند حلول الحول .

مستحقو الزكاة :

وتصرف الزكاة لمن ذكرهم الله تعالى في قوله :

« إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة

قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله » .

وفي تعريف هؤلاء تفصيل معروف في كتب الفقه . وقد منعت المؤلفة قلوبهم بعد أن عز الاسلام . وسنوضح فيما بعد ، هل يجوز للمرأة أن تعطى زوجها الفقير أو المسكين من زكاة مالها أم لا .



زكاة صدق المرأة

صدق المرأة — أى مهرها — هل تجب فيه زكاة ؟ ومتى تجب فيه الزكاة ؟

اختلف الأئمة فى ذلك على النحو التالى :

عند الأحناف :

ذهب الأحناف الى أن الصداق بدل عما ليس بمال ، فلا تجب فيه الزكاة قبل القبض ، لأنه دين ضعيف . فتجب الزكاة فيه بقبض نصاب منه بشرط أن يحول عليه الحول من وقت القبض . وهذا إذا لم تكن عندها مال يبلغ نصابا سواه . أما لو كان عندها مال ، يبلغ ذلك ، ثم قبضت منه شيئا : سواء كان ما قبضته قليلا أو كثيرا فيجب ضم ما قبضته الى ما عندها من مال ، وإخراج زكاة الجميع ، لأن المقبوض من دين الصداق فى هذه الحالة يكون كالمال الذى استفادته فى السنة ، يجب ضمه الى الأصل .

وعند الشافعية :

وذهب الشافعية الى أن المرأة يلزمها زكاة الصداق ، إذا حال عليه الحول ، ويلزمها الإخراج عن جميعه آخر الحول ، وإن كان قبل الدخول ، ولا يؤثر كونه معرضا للسقوط بالفسخ برده أو غيره ، أو نصفه بالطلاق .

وذهبوا الى أنه لا يجب إخراج زكاة الدين على الدائن الا عند التمكن من أخذ دينه ، فيجب حينئذ إخراجها عن الأعوام الماضية .

أو يسأل تجار الفضة : كم تساوى قيمة ٦٢٤ جراما بالوزن
المصرى من الفضة . فان كان ما عند الزوجة من مال مضافا اليه
الصداق المتبوض يبلغ هذا النصاب أو يزيد . . وجب اخراج
الزكاة ، عند من يقوم البنكوت بالفضة .

وقد اختلف الفقهاء : هل تقوم البنكوت بالذهب ام بفضة ؟ .
البعض يرى تقويم الأوراق المالية بالفضة ، لأن هذا انفع
للفقير .

ويرى البعض الآخر ، أن الأصل في تقويم المال أن يكون
بالذهب : وأن مئقال الذهب كان يساوى عشرة دراهم من الفضة ،
وذلك على زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصب الفضة
بما يساويه من نصاب الذهب . أما وقد تغير الزمن ، وزادت قيمة
الذهب عن الفضة زيادة كبيرة فيتعين أن يظل التقويم بالذهب ، لأنه
هو الأصل في التقويم في العالم كله ، وفي مختلف العصور .

والرأى الأخير هو الذى نرتاح اليه . . وهو ما قرره فضيلة
الدكتور موسى شاهين لاشين عميد كلية أصول الدين ونايب مدير
جامعة الأزهر — فى احدى حلقات « نور على نور » فى « التليفزيون »
المصرى (١) .

وعليه ، فمن شاء أن يقوم أوراق البنكوت بالذهب ، فقد أخذ
بالرخصة والفسحة . . بل وبالقاعدة التى رآها بعض العلماء أنها
الأصل فى التقويم . .

ومن شاء أن يقوم أوراق البنكوت بالفضة ، فقد أخذ بالعزيمة .
والله أعلم . . وهو الموافق الى الخير . .

(١) راجع كتابنا « بداية الداعية » من رسائل الدعوة لشباب
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

الترهيب من تحلى النساء بالذهب واحتمالات الأحاديث الواردة فيها

وردت في كتب السنة الشريفة احاديث عديدة ، فيها ترهيب
للمرأة من التحلى بالذهب . منها :

● روى النسائي باسناد صحيح عن ثوبان رضى الله عنه
قال : جاءت هند بنت هبيرة رضى الله عنها الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، وفي يدها فتخ (1) من ذهب (اى خواتيم ضخام) .
فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب يدها . فدخلت على
فاطمة رضى الله عنها تشكو الذى صنع بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم . فانترعت فاطمة سلسلة في عنقها من ذهب .

قالت : هذه أهداها أبو حسن . فدخل رسول الله صلى الله
عليه وسلم والسلسلة في يدها ، فقال :

— يا فاطمة !! . . أيفرك أن يقول الناس ابنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وفي يدك سلسلة من النار !! ؟؟ .

ثم خرج ولم يقعد . فأرسلت فاطمة رضى الله عنها بالسلسلة
الى السوق فباعتها ، واشترت بثمنها غلاما . وقال مرة عبدا .
وذكر كلمة معناها ، فأعتقته . فحدث بذلك النبى صلى الله عليه
وسلم فقال :

— الحمد لله الذى أنجنى فاطمة من النار .

(1) الفتح جمع فتحة ، وهى حلقة لا فص فيها ، تجعلها المرأة
في أصابع رجلها وربما وضعتها في يدها .

* وروى أبو داود والنسائي بإسناد جيد عن أسماء بنت يزيد رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
— أيما امرأة تقلدت قلادة من ذهب ، قلدت في عنقها مثلها من النار يوم القيامة . وأيما امرأة جعلت في أذنها قرطا من ذهب ، جعل في أذنها مثله من النار يوم القيامة .

وروى أبو داود والنسائي عن ربيعى (بكسر الراء وسكون الباء وكسر العين وتشديد الياء) ابن فرائس عن امرأته عن أخت حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
— يامعشر النساء ما لكن في الفضة تحلين به . أما انه ليس يمكن امرأة تتحلى ذهباً وتظهره الا عذبت به .
واخت حذيفة أسماها فاطمة .

* وأخرج النسائي عن أبى هريرة قال : أتت امرأة النبى صلى الله عليه وسلم فقالت :
— يا رسول الله سوارين من ذهب .
فقال صلى الله عليه وسلم : سوارين من نار .
فقالت : طوقا من ذهب ؟
فقال صلى الله عليه وسلم : طوقا من نار .
فقالت : قرطين من ذهب ؟
فقال صلى الله عليه وسلم : قرطين من نار .
وكان عليها سواران من ذهب ، فرمت بهما . وقالت له :
— ان المرأة اذا لم تترين لزوجها ، صفلت عنده .

قال صلى الله عليه وسلم : ما يمنع احداكم ان تضع قرطين
من فضة ثم تصفره بزعفران — أو قال : بعير .
القرط من حلى الأذن معروف .
وصفنت : اذا لم تحظ عند الزوج .
والعبير : أخلاط من الطيب تجمع بالزعفران .

وروى النسائي عن عقبه بن عامر قال : كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يمنع أهله حلية الذهب والحريير ، ويقول :
— ان كنتم تحبون حلية الجنة وحريرها ، فلا تلبسوها
في الدنيا .

وأخرج أبو داود عن بناته مولاة عبد الرحمن بن حيان
الأنصاري .
وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن لبس الذهب إلا مقطعا .
والمقطع : الشيء اليسير نحو الشنف والخاتم للنساء .

تالت : دخلت على عائشة بجارية لها خلخال يصوتن . فقالت :
لا تدخلها على ، الا أن تقطعي خلخالها .
وقالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
— لا تدخل الملائكة بيتا فيه جرس .

احتمالات أحاديث الوعيد من تحلى النساء بالذهب .

قال المنذرى فى « الترغيب والترهيب » تعليقا على احاديث الوعيد على تحلى النساء بالذهب :
انها تحتمل وجوها من التأويل :
أحدها : أن ذلك منسوخ ، فانه قد ثبت اباحة تحلى النساء بالذهب .

ثانيها : أن هذا فى حق من لا يؤدى زكاته ، دون من أداها .
ثالثها : أنه فى حق من تزينت به وأظهرته ، ويدل لهذا ما رواه النسائى فى حديث ربيعى بن فراش ، اذ جاء فيه قوله صلى الله عليه وسلم « **أما أنه ليس منكن امرأة تتحلى ذهباً وتظهره** » .
رابعها : أنه انما منع لما رأى من غلظة ، فانه مظنة الفخر والخيلاء .

ونحن نرى ما قاله المنذرى .. وذلك أنه ثبت أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده ، كانوا يحلون بناتهم ونساءهم بالذهب . وما كان هؤلاء الصحابة الأجلاء ، ليقدّموا على هذا ، لو أن النبى صلى الله عليه وسلم ، قد نهى النساء فى أواخر أيامه ، عن التحلى بالذهب .

فقد روى البيهقى أن أسماء بنت أبى بكر كانت تحلى بناتها بالذهب .. وروى فى الموطأ أن عائشة رضى الله عنها كانت تحلى

بنات أخيها يتامى فى حجرها ولهن الحلى . . وأن عبد الله بن عمر
كان يطلى بناته وجواريه بالذهب . . وكان يطلى كل بنت بأربعمائة
دينار .

وإذا كان هناك نهى ، فيحصل على المبالغة ، مظنة الفخر
والخيلاء .

صدقات النساء

- * صدقة المرأة من مال زوجها .
- * تبرع المرأة من مالها بغير إذن زوجها .
- * زكاة المرأة على أولادها وأقاربها .
- * صدقة الفطر .

ترغيب المرأة في الصدقة من مال زوجها إذا أذن

يجوز للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها إذا علمت رضاه ، ويحرم عليها إذا لم تعلم .

فمن عائشة رضي الله عنها قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها - وفي رواية من بيت زوجها - غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ، ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل ذلك ، لا ينقص بعضهم من أجر بعض » البخارى ومسلم وابو يعلى في مسنده .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها عن غير أمره فلها نصف أجره) رواه البخارى ومسلم وأبو داود . قال الامام النووى في شرحه على مسلم :

واعلم أنه لا بد للعامل وهو الخازن ، وللزوجة والمملوك من اذن المالك في ذلك . فان لم يكن اذن أصلا فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة ، بل عليهم وزر بتصرفهم في مال غيرهم بغير اذنه . والاذن ضربان :

أحدهما : الاذن الصريح في النفقة والصدقة . والثانى : الاذن المفهوم من اطراد العرف والعادة ، كاعطاء السائل كسرة ونحوها مما جرت العادة به واطراد العرف فيه ، وعلم بالعرف رضاه الزوج والمالك به . فاذنه في ذلك حاصل وان لم يتكلم . وهذا اذا علم رضاه لاطراد العرف ، وعلم أن نفسه كنفوس غالب الناس في السماحة بذلك والرضا به .

فان اضطرب العرف ، وشك في رضاه ، أو كان شخصا يشح

(م ٣ - فقه النساء في الزكاة والصيام)

بذلك ، وعلم من حاله ذلك ؛ أو شك فيه ، لم يجز للمرأة وغيرها التصدق من ماله الا بصريح اذنه .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم « وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له » ومعلوم أنها اذا أنفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف ، فلا أجر لها ، بل عليها وزر ، فتعين تأويله .

واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة . فإن زاد على المتعارف ؛ لم يجز وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة » فأشار صلى الله عليه وسلم الى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة ونبه بالطعام أيضا على ذلك لأنه يسمح به في العادة ؛ بخلاف الدراهم والدينار في حق أكثر الناس ، وفي كثير من الأحوال .

واعلم أن المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال ، وغلمانه ، ومصالحه ، وقاصديه من ضيف وابن سبيل ونحوهما ، وكذلك صدقتهم المأثون فيها بالصريح أو العرف . والله أعلم « (1) » .

وعن أبي أمامة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبة عام حجة الوداع : « لا تنفق المرأة ثمنًا من بيت زوجها إلا بإذن زوجها » قيل : « يا رسول الله ولا الطعام ؟ » .. قال : « ذلك أفضل أموالنا » رواه الترمذى وحسنه .

وعن أسماء بنت أبي بكر سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : أن الزبير رجل شديد ، ويأتينى المسكين فأتصدق عليه من بيته بغير اذنه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أرضخى ولا توعى فبوعى الله عليك » أحمد والبخارى ومسلم . أرضخى : أى أعطى القليل الذى جرت به العادة . لا توعى : أى لا تدخرى المال فى الوعاء فيمنعه الله عنك .

(1) صحيح مسلم بشرح النووى طبعة دار الشعب ٢ - ٦٣ .

جواز تبرع المرأة بمالها بغير إذن زوجها

روى مسلم عن ميمونة بنت الحارث أنها اعتقت وليدة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك .

ورواه البخارى بلفظ التاء بدلا من اللام : أى أخواتك بدلا من أخوالك .

ورواه مالك في الموطأ : أعطيتها أختك .

والجميع صحيح ولا تعارض ، كما قال النووى : وقد قال صلى الله عليه وسلم ذلك كله .

والحديث يشير الى أمرين :

الأول : الاعتناء بأقارب الأم اكراما بحتها ، وهو زيادة في برها .

والثانى : جواز تبرع المرأة بمالها بغير إذن زوجها .

فضل صدقة المرأة على زوجها وأولادها وأقاربها

✽ روى البخارى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن زينت امرأة ابن مسعود قالت : (يا نبي الله ، انك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلى ، فأردت أن أتصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « صدق ابن مسعود . زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم » .

✽ « وعن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن » قالت : « فرجعت الى عبد الله فقلت : انك رجل خفيف ذات اليد . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمرنا بالصدقة ، فأته فأسأله ، فان كان ذلك يجزى عنى والا صرفتها الى غيركم . فقال عبد الله : بل آتية انت . قالت : فانطلقت فاذا امرأة من الأتصار بباب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حاجتى حاجتها . قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد القيت عليه المهابة . قالت : فخرج علينا بلال فقلنا له : أئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أن امرأتين بباب يسألانك : اتجزى الصدقة عنهما على أزواجهما ، وعلى أيتام فى حجورهما ، ولا تخبر من نحن . قالت : فدخل بلال فسأله ، قال له : من هما ؟ فقال : امرأة من الأتصار وزينب فقال : أى الزينب ؟ فقال : امرأة عبد الله فقال صلى الله عليه وسلم : « لهما أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة » متفق عليه .

قولنا : « انك رجل خفيف ذات اليد » هذا كناية عن الفقر . يستدل بهذين الحديثين الشريفين وغيرهما ، على أنه اذا كان للزوجة مال تجب فيه الزكاة ، فيجوز لها أن تعطى لزوجها المستحق من زكاتها . اذا كان من أهل الاستحقاق ، لأنه لا يجب عليها الاتفاق عليه . وكذلك يجوز لها أن تعطى أولادها من زكاة مالها ، اذا كانوا من أهل الاستحقاق ، ولا مال لهم ، ولكن لا يجوز للرجل اعطاء الزكاة الى الآباء والأجداد والأمهات والجَدات ، والأبناء والبنات وابنائهن لأنه يجب على المزكى أن ينفق على آيائه وان علوا ، وابنائته وان نزلوا . وان كانوا فقراء ، فهم اغنياء بغناه ، فاذا دفع الزكاة اليهم يكون قد جلب لنفسه نفعاً بمنع وجوب النفقة عليه .

وكذلك لا يجوز للرجل ان يعطى الزكاة الى زوجته . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على ان الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة . وسبب ذلك : أن نفقتها واجبة عليه ، تستغنى بها عن أخذ الزكاة ، الا اذا كانت مدينة ، فتعطى من سهم الغارمين لتؤدى دينها (١) .

حكم اعطاء الزوجة زوجها الصدقة :

اختلف الفقهاء في هذا الشأن الى ثلاثة أقوال : قول يجيز : أى يجوز للمرأة أن تعطى لزوجها وأولادها من زكاتها ، ان كانوا من أهل الاستحقاق . بل وثوابها في اعطائهم افضل من ثوابها اذا أعطت الأجنبي . وهذا مذهب الشافعى ، وصاحبه أبى حنيفة أبى يوسف ومحمد ، ورواية عن أحمد ، واحدى الروایتين عن مالك ، والثورى وابن المنذر ، وأهل الظاهر (٢) .

(١) فقه السنة ١ — ٤٠١ .

(٢) نيل الأوطار ٥ — ٢٣٤ وفقه السنة ١ — ٤٠٦ .

وذهب أبو حنيفة وغيره ، الى أنه لا يجوز لها ان تدفع زكاتها الى زوجها ، وقالوا : ان حديث زينب امراة عبد الله بن مسعود ، ورد في صدقة التطوع ، لا الفرض . ولأنها اذا دفعت اليه شيئا من زكاتها ، ربما عاد اليها هذا الشيء في صورة كسوة ، أو طعام أو ما شابه ذلك .

وقال مالك : ان كان يستعين بها يأخذه منها على نفقتنا فلا يجوز ، وان كان يصرفه في غير نفقتها جاز .

أقوال :

- ١ - قول بالحرمة ، وهو ما روى عن ابي حنيفة .
 - ٢ - وقول بالجواز ، وهو ما ذهب اليه أبو يوسف ومحمد من أصحاب ابي حنيفة ، والشافعي وأحمد في رواية عنه ، وأشهب المالكي ، والثوري وابن المنذر وأهل الظاهر .
 - ٣ - وقول بالكراهة وهو الراجح عند المالكية .
- والرأى عندي أن المرأة اذا كان زوجها فقيرا ، أو مدينا ، جاز أن تعطيه زكاتها ، بشرط أن تضمن عدم عودها أو عود شيء منها عليها ، ولا حتى في شكل طعام أو كساء أو نحو ذلك .

زكاة المرأة على ابنها :

قال صلى الله عليه وسلم (**زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم**) . قالوا : لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالاجماع ، كما نقله ابن المنذر . وتعقب هذا بأن الذى يتمتع اعطاؤه من الصدقة الواجبة من تلزم المعطى نفقته . والأم لا يلزمها نفقة ابنها مع وجود أبيه .

أما اذا كانت الملتزمة بالزكاة واجبا عليها الانفاق شرعا على ابنها أو بنتها أو احد أصولها ، فلا يجوز أن تعطى الزكاة لواحد منهم . كأن يكون هناك ابن صغير فقير ، وأبوه قد مات ،

وليس هناك من يلتزم بنفقته شرعا ، غير أمه الموسرة . فان
الزكاة من الأم لصغيرها في هذه الحالة ، لا تجوز شرعا .
وتحديد متى يجب على المرأة نفقة أحد أصولها أو فروعها ،
أو ذوى قرابتها ، غيه تفصيل وخلاف بين المذاهب ، يرجع فيه الى
كتب الفقه ، وليس هذا مجله الآن .
روى الاثرم في سننه ان ابن عباس رضى الله عنهما قال : اذا
كان ذوو قرابة لا تعولهم فأعطهم من زكاة مالك ، وان كنت تعولهم
فلا تعطهم ولا تجعلها لمن تعول (١) .

* * *

(١) نيل الأوطار ٥ — ٢٣٥ .

صدقة الفطر على المرأة

عن ابن عمر رضى الله عنهما قال :

« فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تهر أو صاعا من شعير على العبد والحر ، والذكر والأنثى ، والصغير والكبير من المسلمين » . رواه الجماعة .

هذا الحديث قاطع بأن صدقة الفطر ، تجب بالفطر من رمضان . وهى واجبة على كل فرد من المسلمين ، صغيرا أو كبيرا ذكرا أو أنثى ، حرا أو عبدا .

وهى تجب على الحر المسلم ، المالك لمقدار صاع ، يزيد عن قوته وقوت عياله يوما وليلة .

وهذا هو مذهب مالك والشافعى وأحمد : قال الشوكنى : **« وهذا هو الحق »** .

وعند الأحناف ، لا بد من ملك النصاب .

والصاع أربعة أمداد . والمد حفنة بكفى الرجل المعتدل ، ويساوى قدحا وثلاثا ، أو قدحين .

وصدقة الفطر تجب على الحر المسلم ، عن نفسه ، وعن من تلزمه نفقته ، كزوجته وأبنائه ، وخدمه الذين يتولى أمورهم ، ويقوم بالاتفاق عليهم .

وظاهر الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على العبد والحر ، والذكر والأنثى ، والصغير

والكبير من المسلمين - ان كلا من هؤلاء عليه ان يخرج زكاة الفطر من ماله .

فظاهر الحديث ان على المرأة سواء كان لها زوج ام لا ان تخرج صدقة الفطر من مالها ، ان توافرت فيها شروط وجوب الصدقة في حقها . وقد أخذ بظاهر الحديث داود الظاهري . وبه قال الثوري وابو حنيفة وابن المنذر .

اما مالك واثنا عشرى واحمد والليث واسحق ، فقد قالوا : تجب على زوجها تبعا للنفقة .

قال الحافظ : وفيه نظر ، لانهم قالوا ان اعسر وكانت الزوجة امة - اى رقيقة - وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة ، فافترتا .

ومن هنا نرى ان تخرج المرأة صدقة فطرها من مالها ، ان كان لها مال ، وتوافرت في حقها شروط الوجوب ، سواء كانت نفقتها على زوجها ام لا . . وهذا من باب الأحوط بيانة .

ففة النساء في الصيام

الصِّيَام

- * تعريفه وأقسامه .
- * حرمة صيام الحائض أو النفساء .
- * نية الحائض الفطر لظنها تحيض .
- * هل تمسك اذا طهرت نهارا ؟ .
- * وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء .
- * وجوب الصيام لو طهرت قبل الفجر .
- * صيام التطوع للمتزوجة .

الصيام

الصيام لغة يطلق على الإمساك . قال الله تعالى :
(إِنِّي نَزَرْتُ لِأَرْحَمَنِ صَوْمًا) أى إمساكا عن الكلام .
والصيام شرعا : هو الإمساك عن المفطرات يوما كاملا من
طلوع الفجر الى غروب الشمس بالشروط المعروفة شرعا .

* * *

الأول : الصيام المفروض : وهو صيام شهر رمضان ، أداء
أو قضاء ، وصيام الكفارات ، وصيام المنذور .

* * *

الثانى : الصيام المحرم : وهو صيام يوم عيد الفطر ، ويوم
عيد الأضحى ويومين بعد عيد الأضحى . الا فى الحج للمتمتع
والتقارن ، فيجوز لهما صومهما ، وأما صيام اليوم الرابع فمكروه .

* * *

ومن الصيام المحرم ، صيام المرأة نفلا بغير انن زوجها ،
أو بغير علمه ورضاه ، الا اذا لم يكن محتاجا ، كان كان غائبا
أو محرما أو معتكفا .

* * *

الثالث : الصيام المندوب : منه صيام المحرم ، وأفضله يوم
التاسع والعاشر منه .

- ومنه : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ويندب أن تكون هذه الأيام البيض . أعنى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر العريى .
- ومنه : صيام تسع من ذى الحجة السابقة على يوم النحر ، وذلك لغير الحاج .
- ومنه : صيام الاثنين والخميس من كل أسبوع .
- ومنه : صيام ست من شوال ، والأفضل أن تكون متتابعة ، وأن تكون متصلة بيوم الفطر .

والرابع : الصيام المكروه : وهو :

- صيام يوم الشك .. وافراد يوم الجمعة بالصوم .. وكذا افراد يوم السبت .. ويكره صيام يوم النروز ، ويوم المهرجان ، وهما موسمان لغير المسلمين ، اعتاد الناس الاحتفال بهما . ويكره ان يصوم قبل شهر رمضان بيوم أو يومين لا أكثر .

حرمة صيام الحائض والنفاس

الحيض والنفاس من الأعذار الموجبة لفطر المرأة ،
قلو حاضت الصائمة أو نفست ، وجب عليها الفطر ، وحرم الصيام .
ولو صامت فصومها باطل ، وعليها القضاء .

فمن شروط الصيام بالنسبة للمرأة ، الطهارة من الحيض والنفاس . فلا يصح للحائض والنفاس أداء الصيام ، وإن كان يجب عليها أصلا ، إلا أنهما لا تصومان بعجزهما شرعا . ويجب عليهما قضاء ما قاتهما من صوم رمضان بعد زوال المانع . وعلى ذلك انعقد الإجماع .

ف عند الشافعية : شروط الصيام تسمان : شروط وجوب ،
وشروط صحة :

ومن شروط الوجوب : الإطاقة حسا وشرعا ، فلا يجب على من لم يطقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لعجزه حسا . ولا على نحو حائض لعجزها شرعا .

ومن شروط الصحة : خلو الصائمة من الحيض والنفاس والولادة وقت الصوم ، وإن لم تردها .

وعند الأحناف : شروط الصيام ثلاثة أنواع : شروط وجوب ، وشروط وجوب الأداء ، وشروط صحة الأداء . وشروط وجوب الأداء اثنان :

أحدها : الطهارة من الحيض والنفاس . فلا يصح للحائض والنفاس أداء الصيام ، وإن كان يجب عليهما .

وثانيهما : النية ، فلا يصح أداء الصوم إلا بالنية تمييزا

(م { — فقه النساء في الزكاة والصيام)

للعبادات عن العادات . والقدر الكافي من النية أن يعلم بقلبه أنه يصوم كذا . ويسن له أن يتلفظ بها .

وعند المالكية : قالوا : للصوم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا .

ومن شروط الأوجوب والصحة معا : النقاء من دم الحيض والنفاس . فلا يجب الصوم على حائض ولا نفساء ، ولا يصح منهما . **ومتى طهرت أحدهما قبل الفجر — ولو بلحظة — وجب عليها تبييت النية .** ويجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتها من صوم رمضان بعد زوال المنع .

وعند الحنابلة : يقسمون شروط الصوم الى ثلاثة أقسام ، شروط وجوب ، وشروط صحة ، وشروط وجوب وصحة معا . ومن شروط الصحة : انقطاع دم الحيض ، وانقطاع دم النفاس ، فلا يصح صوم الحائض والنفساء وان وجب عليهما (1) .

نية الحائض الفطر لظنها تحيض :

إذا تأول الصائم تأويلاً بعيداً لانطاره ، فقد استند في فطره الى أمر غير موجود ، وعليه الكفارة عند المالكية .

فمثلاً المرأة تعتاد الحيض في يوم معين ، فتبييت نية الفطر لظنها اباحتها في ذلك اليوم لاجيء الحيض فيه ، ثم تصبح مفطرة ، فعليها الكفارة . ولو جاء الحيض في ذلك اليوم ، حيث نوت الفطر قبل مجيئه .

هل تمسك الحائض اذا طهرت في النهار ؟

من فسد صومه في أداء رمضان ، وجب عليه الامساك بقية اليوم تعظيماً لحرمة الشهر . أما من فسد صومه في غير أداء

(1) الفقه على المذاهب الأربعة ص ٢٦٦ — ٢٦٩ مطابع

رمضان ، كالصيام المنذور ، سواء كان معينا أم لا ، وكصوم الكفارات ، وقضاء رمضان وصوم التطوع ، فلا يجب عليه الإمساك ببقية اليوم .

* * *

وكذلك إذا زال العذر المبيح للأفطار في رمضان : في أثناء النهار — كأن طهرت الحائض ، أو أتمم المسافر — وجب عليه الإمساك ببقية اليوم احتراما للشهر .

قال الشافعية : يسن الإمساك في هذه الحالة ، ولكنه لا يجب .

أما المالكية : فقالوا : لا يجب الإمساك ولا يستحب — في هذه الحالة — إلا إذا كان العذر الإكراه ، فإنه إذا زال وجب عليه الإمساك . أى أن المالكية يرون أن طهر الحائض في النهار لا يوجب عليها الإمساك في هذه الحالة ، ولها الأكل في بقية يومها .

وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء :

روى مسلم أن معاذة قالت : سألت عائشة فقالت ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؟ فقالت أحرورية أنت ؟ !! قلت : لست بحرورية ، ولكنى أسأل . قالت : **كان يصيينا ذلك ، فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة ؟**

هذا الحكم متفق عليه . أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا تجب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال . وأجمعوا على أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة ، وأجمعوا على أنه يجب عليهما قضاؤها ، بخلاف الصوم ، فإنه يجب في السنة مرة واحدة . وربما كان الحيض يوما أو يومين (1) .

* * *

(1) النووى في شرحه على مسلم .

وجوب الصوم لو طهرت قبل الفجر :

تقدم ما ذكره المالكية ، انه لو طهرت الحائض أو النفساء قبل الفجر ولو بلحظة واحدة ، عليها تبييت النية للصوم .

قال النووي : وإذا انتقطع دم الحائض والنفساء في الليل ، ثم طلع الفجر قبل اغتسالهما ، صح صومهما ، ووجب عليهما اتمامه ، سواء تركت الغسل عمدا أو سهوا ، بعذر أم بغيره ، كالجنب .
هذا مذهبا - أى الشافعية - ومذهب العلماء كافة ، إلا ما حكى عن بعض السلف ، مما لا نعلم ، صح عنه أم لا (1) .

* * *

(1) النووي في شرحه على مسلم .

صيام التطوع للمتزوجة

* روى البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن فى بيته إلا بإذنه)) .
رواه أحمد وزاد : الا رمضان . وفى بعض روايات أبى داود :
غير رمضان .

* وروى الترمذى وابن ماجه . قال صلى الله عليه وسلم : ((لا تصم المرأة وزوجها شاهد يوما من غير شهر رمضان إلا بإذنه))
* وهكذا نجد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى المرأة أن تصوم نافلة وزوجها حاضر ، حتى تستأذنه .
وقد حمل العلماء هذا النهى على التحريم ، وأجازوا للزوج أن يفسد صيام زوجته لو صامت ، دون أن يأذن لها ، لاقتيائها — أى تعديها — على حقه . وهذا فى غير رمضان ، كما جاء فى الحديث ، لأن الصوم فى رمضان لا يحتاج الى اذن الزوج .
ويشترط لعدم جواز صيامها تطوعا الا بإذنه ، أن يكون شاهدا . أما اذا كان غائبا ، فلا تحتاج الى اذنه ، ويجوز لها أن تصوم . ولكن اذا قدم ، كان له أن يفسد صيامها .
وجعلوا مرض الزوج ، وعجزه عن مباشرتها ، مثل غيبته عنها ، فى جواز صومها دون أن تستأذنه (1) .

(1) فقه السنة ج 1 ص ٤٤٨ و ٤٤٩ .

وقد جاء في الفقه على المذاهب الأربعة : « ومن الصوم المحرم صيام المرأة نفلا بغير اذن زوجها ، أو بغير علمها برضاه ، الا اذا لم يكن محتاجا لها : كأن كان غائبا أو محرما أو معتكفا » .

قال الأحناف : صيام المرأة بدون اذن زوجها مكروه .

وقالت الحنابلة : متى كان زوجها حاضرا ، فلا يجوز صومها بدون اذنه ، ولو كان به مانع من الوطء كاحرام أو اعتكاف أو مرض .

* * *

رخص الصيام ومبيحاته

- * رخصة افطار الحامل والمرضع .
- * الاكتمال والقطرة هل يفطران .
 - * تذوق الطعام .
 - * قبله الصائم .

رخصة أفطار الحامل والمرضع

قال الله تعالى « **وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين** »
روى أبو داود عن عكرمة ، أن ابن عباس قال في قوله تعالى :
« **وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين** » : كانت رخصة للشيخ
والمرأة الكبيرة ، وهما يطيقان الصيام ، أن يفطرا ويطعما مكان كل
يوم مسكينا ، والحبلئ والمرضع . اذا خافتا — يعنى على أولادهما
— أفطرتا وأطعمتا . (رواه البزار) .

وزاد في آخره : وكان ابن عباس يقول لأم ولد له حبلئ : أنت
بمنزلة الذى لا يطيقه ، فعليك الفداء ، ولا قضاء عليك . وصح
الدارقطنئ اسناده .

وعن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما ، سئل عن المرأة
الحامل ، اذا خافت على ولدها فقال : تفتري ، وتطعم مكان كل يوم
مسكينا مذا من حنطة . رواه مالك والبيهقى .

وعن أنس بن مالك الكعبئ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « **إن الله عز وجل ، وضع عن المسافر الصوم وثنطر الصلاة .**
وعن الحبلئ والمرضع الصوم » حسنه الترمذئ وفي رواية بعضهم
« وعن الحامل والمرضع » .

فلا خلاف فى أنه يجوز للحامل الإفطار اذا خافت على الجنين .
ويجوز للمرضع الإفطار ، اذا خافت على الرضيع .
وليس المراد من الخوف ، مجرد التوهم والتخيل ، بل غلبة
الظن بلحوق الضرر به ، بأمانة او تجربة ، أو اخبار طبيب حاذق .

وذهب بعض الفقهاء — ومنهم الامام ابن حزم — الى وجوب
الانقطار عليهما في هذه الحالة . لسقوط الصوم عنهما .

وللمذاهب الأربعة تفصيل في هذا الشأن :

١ — **يقول الحنفية** : اذا خافت الحامل أو المرضع الضرر
من الصيام ، جاز لها الفطر . سواء كان الخوف على النفس والولد
معا ، أو على أحدهما فقط .

ويجب عليها القضاء عند القدرة بدون غدية ، وبدون متابعة
الصوم في أيام القضاء . ولا فرق بين أن تكون المرضعة أما أو
مستأجرة للرضاع . وكذا لا فرق بين أن تتعين للرضاع أولا ، لأنها
ان كانت أما ، فالارضاع واجب عليها ديانة ، وان كانت مستأجرة ،
فالارضاع واجب عليها لعقد ، فلا محيص عنه .

٢ — **ويقول المالكية** : يجوز للحامل والمرضع الفطر ، اذا خافتا
بالصوم مرضا أو زيادته . سواء كان الخوف على أنفسهما وولدهما
أو أنفسهما فقط أو ولدهما فقط . وسواء كانت المرضع أما للولد من
النسب ، أو كانت (ظئرا) « أي مرضعة بالأجر » .

**وعلى الحامل في هذه الحالة القضاء ، ولا غدية عليها . أما
المرضع ، فعليها الغدية والقضاء معا .**

أما اذا خافتا بالصوم هلاكا أو ضرراً شديدا لأنفسهما أو
ولدهما فيجب عليهما الفطر .

وانما يباح للمرضع الفطر ، اذا تعين الرضاع عليها ، بأن لم
تجد مرضعة سواها ، أو وجدت ولم يقبل الولد غيرها . أما ان
وجدت مرضعة غيرها ، وقتلها الولد ، فيجب عليها الصوم ، ولا
يجوز لها الفطر بحال من الأحوال .

واذا احتاجت المرضعة الجديدة التي قبلها الولد لأجرة ، فان
كان للولد مال ، فالأجرة تكون من ماله ، وان لم يجد له مال ،
فالأجرة تكون على الأب ، لأنها من توابع النفقة على الولد ، والنفقة
واجبة على أبيه ان لم يكن له مال .

٢ - **ويقول الشافعية** : الحامل والمرضع - اذا خافتا بالصوم ضررا لا يحتمل ، سواء كان الخوف على انفسهما وولدهما معا ، او على انفسهما فقط ، او على ولدهما فقط ، **ويجب عليهما الفطر ، وعليهما القضاء في الأحوال الثلاثة ، وعليهما أيضا الفدية مع القضاء في الحالة الأخيرة ، وهي ما اذا كان الخوف على ولدهما فقط .**

وانما يجب الفطر على المرضع في كل ما تقدم ، اذا تعينت للارضاع ، بأن لم توجد مرضعة غيرها مفطرة ، او صائمة لا يضرها الصوم . فمن لم تتعين للارضاع ، جاز لها - ان شاعت - الفطر مع الارضاع ، او الصوم مع تركه ، وليس الفطر واجبا عليها . ومحل هذا التفصيل في المرضعة : اذا كان ذلك الخوف قبل الاجارة .

٤ - **ويقول الحنابلة** : يباح للحامل والمرضع الفطر اذا خفتا على انفسهما وولدهما معا ، او على انفسهما فقط .
وعليها في هاتين الحالتين القضاء دون الفدية .
اما ان خافتا على ولدهما فقط ، فعليهما القضاء والفدية .

والمرضع اذا قبل الولد ثدي غيرها ، وقدرت ان تستأجر له ، او كان للولد مال يستأجر منه من ترضعه ، استأجرت له ، ولا تفطر .

وحكم المستأجرة للرضاع ، كحكم الأم فيما تقدم .

وسنوضح فيما بعد القضاء والفدية .

الاكتحال والفظرة

عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ((أنه أمر بالإثمد المروح عند النوم + وقال : ليتقيه الصائم)) رواه أبو داود والبخارى في تاريخه . قيل وفي أسناده مقال تريب . قال ابن معين : عبد الرحمن هذا ضعيف . وقال أبو حاتم الرازي : هو صدوق .

وأخرج ابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها : ((أن النبي صلى الله عليه وسلم اكتحل في رمضان وهو صائم)) .

الإثمد : هو حجر للكحل .

والمرح : هو الطيب .

قال الترمذى : انه لم يصح في هذا الباب شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم .

واستدل بالحديث الأول ابن شبرمة وابن أبى ليلى فقالا : ان الكحل يفسد الصوم .

ولكن جمهور الفقهاء أجمعوا على أن الكحل لا يفسد الصوم .

راى الأحناف : قال الكاسانى فى بدائع الصنائع : لو اكتحل الصائم ، لم يفسد صومه ، وان وجد طعمه فى حلقه عند عامة العلماء . وقال ابن أبى ليلى يفسد ، لأنه لما وجد طعمه فى حلقه ، فقد وصل الى جوفه . ولنا ما روى عن أبى عبد الله بن مسعود انه قل : خرج على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان ،

وعيناه مهلوعتان كحلا كحلتها أم سلمى ، ولأنه منفذ من العين
الى الجوف ؛ ولا الى الدماء . وما وجد من طعمه فذلك أثره لا عينه ،
وأنه لا يفسد كالغبار والدخان (1) .

ويقول المالكية : لو اكتحل نهارا — فوجد طعم الكحل في حلته
— فسد صومه ووجب عليه القضاء . وأما لو اكتحل ليلا ، ثم وجد
طعمه نهارا ، فلا يفسد صومه . ؟

وقال مالك : يحرم الاحتمال للصائم ان يتحقق من وصوله
الى الحلق وعليه القضاء . وان شك في وصوله كره فقط .
وحاصل مذهبه ان كل ما وصل الحلق من هذه المنافع — وهى العين
والاذن والانف ومسام الشعر — مفطر ، الا اذا فعل ليلا ، وهبط
للحلق نهارا فلا يضر .

وعند الشافعية : يقول الشيخ شهاب الدين القليوبى .
ولا يضر الاحتمال ، اى — ولا يكره ايضا — نهارا ، وان وجد
طعمه بطلته ، وكذا لو وجد لونه في ريقه أو نخامته — وهذا
خلاف الاولى .

أما الحنابلة : فيوجبون القضاء ، اذا وصل طعم الكحل
الى حلته .

وهكذا يتضح ان الآراء بالنسبة للكحل ثلاثة : أبو حنيفة
والشافعى لا يكرهان الكحل للصائم .

وأحمد ومالك يكرهانه . بل لو وجد الصائم طعم الكحل
في حلته أفطر عندهما .

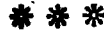
وابن أبى ليلى وابن شبرمة يقولان بأن الكحل يفطر ، وجد
الصائم طعمه أم لم يجد .

(1) بدائع الصائغ ٢ — ١٣ .

فالأول مخفف ، والثاني فيه تشديد . والثالث مشدد .

والقطرة تأخذ حكم الكحل :

وقد ذكر لى أحد كبار الأطباء : ان العين منفذ الى الجوف
ومن ثم فالصائم الذى يضع القطرة نهارا ، عليه القضاء .
وقال لى آخر ، ان القطرة لا تتجاوز نقطة او نقطتين ، يتبخر
بعضها ، وينزل بعضها الى الأنف ، ولا يصل منها شيء الى الحلق .
وأما ما قد يصل الى الحلق ، لا يتجاوز اثر المضمضة والاستنشاق .



تذوق الطعام

من المشاكل التي تعرض للمرأة في نهار رمضان ، وهي سائئة ، وهي تعد الطعام لزوجها أو لأهلها . هل لها ان تذوق الطعام أم لا ؟ وهنا نعرض آراء المذاهب في هذا الشأن .

الأحنساف : يكره للصائم ذوق شيء لم يتحلل منه ما يصل الى جوفه ، بلا فرق أن يكون الصوم فرضا أو نفلا ، الا في حالة الضرورة فيجوز للمرأة ان تذوق الطعام لتقنين ملوحتة ، اذا كان زوجها سيء الخلق .

المالكية : يكره للصائم ان يذوق الطعام ، ولو كان صائعا له . واذا ذاقه وجب عليه أن يبجه ، لئلا يصل الى حلقة منه شيء . فان وصل شيء الى حلقة غلبة ، فعليه القضاء . وان تعمد ايصاله الى جوفه ، فعليه القضاء والكتفارة في رمضان .

الشافعية : يكره للصائم ذوق الطعام الا لحاجة ، كأن يكون طبخا ونحوه فلا يكره .

الحنابلة : يكره ذوق الطعام لغير حاجة ، فان كان ذوقه لحاجة لم يكره .

قال احمد : يحب الى ان يجتنب ذوق الطعام ، فان فعل لم يضره ولا بأس به .

قال ابن عباس : لا بأس ان يذوق الطعام : الخل والشيء يريد شراءه .

(م ٥ - فقه النساء في الزكاة والصيام)

وجاء في المغنى : والحسن كان يمضغ الجوز لابن ابنه وهو صائم .. ورخص فيه ابراهيم .

قال ابن عقيل : يكره من غير حاجة ، ولا بأس به مع الحاجة ، فان فعل فوجد طعمه في حلقه أفطر ، والا - أى ان لم يجد طعمه في حلقه - لم يفطر .

وهكذا يتضح ان المذاهب جميعها ذهبت الى كراهية تذوق الطعام ، الا لضرورة أو حاجة ، وبشرط ألا يصل الطعام الى الجوف أو الحلق ..



قبلة الصائم

احاديث هذا الباب :

١ — عن أم سلمة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم . (متفق عليه)

٢ — عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ، ويياثر وهو صائم . ولكنه كان أملكم لأربه . (رواه الجماعة الا النسائي) .

٣ — وعن عمر بن أبى سلمة رضى الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيقبل الصائم ؟ فقال له : نسل هذه (وأنسار الى أم سلمة) . فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك . فقال : يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر . فقال له : أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم له . (رواه مسلم) وفيه أن أفعاله حجة .

٤ — وعن عائشة رضى الله عنها قالت : أهوى النبي صلى الله عليه وسلم ليقبلني . فقلت : إني صائمة . فقال : وأنا صائم . فقبلني — وعائشة كانت شابة حينئذ .

• — وعن رجل من الأنصار — عند عبد الرزاق بإسناد صحيح « أنه قيل امراته وهو صائم ، فأمر امراته ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : انى أفعل ذلك فقال زوجها : رخص الله لنبيه في أشياء . فرجعت . فقال : أنا أعلمكم بحدود الله وأتقاكم . (أخرجه مالك مرسلا) .

٦ — وعن أبى هريرة رضى الله عنه ان رجلا سأل النبي صلى

الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم . فرخص له ، وأتاه آخر ،
فنهاده عنها . فإذا الذى رخص له شيخ ، وإذا الذى نهاه شاب .
(رواه أبو داود) .

٧ - سأل حكيم بن عقيل عائشة رضى الله عنها : ما حرم
على من امرأتى وأنا صائم ؟ قالت فرجها . (البخارى) .

٨ - وسأل مسروق عائشة رضى الله عنها : ما يحل للرجل
من امراته صائماً ؟ . قالت : كل شيء الا الجماع .
يبين معانى الكلمات :

(كان صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم) :
المباشرة فى الأصل التقاء البشريتين ، وتستعمل فى الجماع ، ومنه
تولده تعالى (فالآن باثرون) . والمراد بها فى هذا الحديث لمس
بشرة الرجل بشرة المرأة ، لا الجماع . بدليل ما رواه البخارى عن
عائشة نفسها فى جوابها على سؤال حكيم بن عقيل : انه يحرم
على الرجل من امراته ، فرجها ، وبدليل ما ردت به على مسروق ،
انه يحل للرجل من امراته كل شيء الا الجماع . . وبدليل ما عرف
من الدين بالضرورة من منافية الجماع للصوم ، وافساده له . .
فكل ذلك دل على أن المقصود فى الحديث بالمباشرة ما دون الجماع ،
من نحو القبلة والمعاتقة ، والملامسة والمداعبة .

والمباشرة أهم من التقبيل . فقولها كان يتقبل ويباشر ، من باب
عطف العام على الخاص .

(وكان صلى الله عليه وسلم أملاككم لأبيه) :
الأرب بفتح الهمزة والراء ، الحاجة ، ويروى بكسر الهمزة ،
وسكون الراء ، أى العضو المعروف وقد أشار البخارى الى ترجيح
التفسير الأول . ومعناه أنه صلى الله عليه وسلم أغلبكم لهواه
وحاجته .

وفسره الترمذى فى جامعه بقوله : أيكم أملاك لنفسه . فمعنى
لأبيه ، لنفسه . ورجحه الحافظ المراقى .

حكم القبلة شرعا :

من مجموع الأحاديث المتقدمة ، نستدل على جواز التقبيل للصائم ، ولا يفسد به الصوم . وكذلك المعانقة واللامسة : والمداعبة ، بشرط الا يؤدي هذا كله الى انزال فيفسد به الصوم . ولقد صور النبي صلى الله عليه وسلم القبلة بأنها بمثابة المضضة التي لا تفسد الصوم ، ما دام الماء لم يدخل الجوف .

ففى السنن أن عمر رضى الله عنه . قال : (هُتْمِئْتُمْ (1) يوماً ، فقبلت وأنا صائم . فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت : صنعت اليوم أمراً عظيماً . قبلت وأنا صائم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرايت لو تمضمضت بماء وأنت صائم؟ قلت : لا بأس بذلك ؟ . قال : فغيم ؟

أى فغيم سؤالك عن القبلة ؟

آراء الفقهاء :

قال المازرى : ينبغى أن يعتبر حال القبيل ، فان اثارته منه القبلة الانزال حرمته عليه ، لأن الانزال يمنع منه الصائم . فكذلك ما أدى اليه ، وان لم تؤد القبلة الى شيء ، فلا معنى للمنع منها ، الا على القول بسد الفريضة .

وقال الامام النووي : التبله فى الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ، لكن الأولى له تركها ، ولا يقال انها مكروهة له ، وانما قالوا : انها خلاف الأولى فى حقه ، مع ثبوت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها لأنه صلى الله عليه وسلم ، كان يؤمن فى حقه ، مجاوزة حد القبلة ، ويخاف على غيره مجاوزتها . ويقول النووي : الأولى تركها : أى خشية الوقوع فى الحرام ، وفى حديث الصحيحين « **من حام حول الحمى ، أو شمك ان يقع فيه** » . فمن تحرك القبلة شهوته ، فهو حرام فى حقه على الأصل .

(1) أى نشطت .

وقال القسطلاني : وروى البيهقي باسناد صحيح عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ، ونهى عنها الشاب . وقال : الشيخ يملك أربه ، والشاب يفسد صومه . ففهمنا من التعليل أنه دائر مع تحريك الشهوة بالمعنى المذكور . والتعبير بالشيخ والشاب ، جرى على الأغلب من أحوال الشيوخ في انكسار شهوتهم ، ومن أحوال الشباب في قوة شهوتهم . فلو انعكس الأمر ، انعكس الحكيم .

وقال ابن قدامة في المعنى — وهو من الحنابلة : ان قبل فأنزل ، افطر بلا خلاف . ولا يعتقد بما ذهب اليه ابن شبرمة من أن القبلة مفطرة ، ولو لم ينزل .

كما لا يعتقد بما ذهب اليه ابن حزم من أن التقبيل لا يفطر ولو أنزل .

أحكام المذاهب الأربعة :

الأحناف : يكرهون للصائم تقبيل امراته ، سواء كانت القبلة فاحشة ، بان مضغ شفتها أولا . . وكذا مباشرتها مباشرة فاحشة ، بأن يضع فرجه على فرجها بدون حائل . وإنما يكره له ذلك ، اذا لم يأمن على نفسه من الانزال أو الجماع .

المالكية : تكره مقدمات الجماع — كالقبلة والفكر والنظر — ان علمت السلامة من الامذاء والامناء .

ومشهور المذاهب ، ان الكراهة هنا تنزيهية ، وهي لا تنافي الاباحة كما عرف في الفقه . فان شك في السلامة وعدمها ، أو علم عدم السلامة ، حرمت . ثم اذا لم يحصل امذاء ولا امناء ، فالصوم صحيح ، فان أمذى فعليه القضاء . الا اذا أمذى بمجرد نظر وفكر عن غير قصد ولا متابعة ، فلا قضاء عليه . وأن أمنى ، فعليه القضاء والكفارة في رمضان ، أى كانت المقدمات محرمة ، بأن علم الناظر مثلا عدم السلامة أو شك فيها . فان كانت مكروهة ، بأن علم السلامة

فعلية القضاء فقط ، الا اذا استرسل في المقدمة حتى انزل ، فعليه
القضاء والكنفارة .

الثأفمية : تكره القبلة للصائم على من حركت شهوته ،
ولا تكره لغيره ، ولكن الأولى تركها . ومثلها المعانقة والمباشرة .
والانزال بسبب المباشرة وبسبب تقبيل أو لمس أو نحو ذلك .
يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط .

الحنابلة : يكره للصائم القبلة ودواعي الوطء كمعانقة ولس
وتكرار نظر ، اذا كان ما ذكر يحرك شهوته ، والا لم يكره وتحرم
عليه القبلة ودواعي الوطء ، أن ظن بذلك انزالا .

تنبيهه الى امرين :

ونود أن ننبه في هذا الباب الى امرين :

١ — أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حين قبل بعض نسائه
وهو صائم ، لم يكن لشهوة التقبيل والمعانقة ، ولكن للتشريع ،
وبيان الرخصة والتيسير في أمر كثير الوقوع ، محبوب للنفس ،
وهو بالمؤمنين رعوف رحيم . وقد أوضح صلى الله عليه وسلم حين
أباح هذه الرخصة ، وحين علل عمر بن أبي سلمة فعله صلى الله
عليه وسلم ، بأن هذا خاص به ، لأن الله غفر له ما تقدم من ذنبه
وما تأخر فقال صلى الله عليه وسلم: والله انى لاتقاكم الله ، وأخشاكم .
ليعلن للناس هذه الرخصة ، وانها لا تتعارض مع تقوى الله وخشيته ،
ما دام الصائم مالكا لنفسه وقدرته وشهوته .

٢ — الرجل والمرأة سواء في هذا الحكم . وفي الحديث الرابع
الذى تقدم في صدر هذا الباب ، جاء : وعائشة كانت شابة حينئذ .
يعلم من هذا الحديث ، أن النبي صلى الله عليه وسلم علم من حال
عائشة ، انها لا تتحرك شهوتها بالتقبيل .
فالرجال والنساء سواء في حكم هذا الباب .

أحكام الصيام

- * من أصبح جنباً وهو صائم .
- * الجماع في نهار رمضان .
- * الكفارة .
- * قضاء الشهوة بلا جماع .
- * وطء النائمة .
- * احتلام الصائم .
- * وضع أصبع أو شيء في الفرج .
- * القضاء والفدية .
- * النهي عن الغيبة والفحش والكذب .

من أصبح جنباً وهو صائم

١ - أخبر عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال : سمعت ابا هريرة رضى الله عنه يقص يقول في قصصه « من أدركه الفجر جنباً فلا يصم » فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث - اى لأبيه - فأنكر ذلك ، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما . فسألتهما عبد الرحمن عن ذلك ، قال : فكلتاها قالت ((كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم)) قال فانطلقنا حتى دخلنا على مروان فذكر ذلك له عبد الرحمن ، فقال مروان عزمت عليك الا ما ذهبت الى ابي هريرة ، فرددت عليه ما يقول . قال : فجننا ابا هريرة ، وأبو بكر حاضر ذلك كله - قال فذكر له عبد الرحمن فقال ابو هريرة : اهما قالتاه لك ؟ قال : نعم !! قال : هما أعلم : ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك الى الفضل بن العباس فقال أبو هريرة : سمعت ذلك من الفضل ، ولم أسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم . قال : فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك . (رواه مسلم) .

٢ - وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حلم فيفتسل ويصوم .

٣ - وعن أم سلمة رضى الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من جماع لا من حلم ، ثم لا يفطر ولا يقضى (رواه مسلم) .

٤ - وعن عائشة رضى الله عنها ان رجلاً جاء الى النبي صلى

الله عليه وسلم يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب ، فقال : يارسول الله تتركى الصلاة وأنا جنب . انصوم ؛ فقال صلى الله عليه وسلم: **وانا تتركى الصلاة وأنا جنب فاصوم . فقال : لست مثلنا يا رسول الله . قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر . فقال : والله لأرجو أن أكون أخشاكم لله واعلمكم بما أتقى .** (رواه مسلم واحمد وأبو داود) .

هذه الأحاديث استدل بها من قال : ان من أصبح جنباً فصومه صحيح ، ولا قضاء عليه ، من غير فرق بين أن تكون أنجباً عن جماع أو غيره وهذا القول هو الذى ذهب اليه جمهور الفقهاء .
قال النووي : اجمع أهل هذه الأمصار على صحة صوم الجنب ، سواء كان من احتلام أو جماع . وبه قال جماهير الصحابة والتابعين

وكان أبو هريرة على ابطال صوم من أصبح جنباً ، كما اوضحه الحديث الأول في هذا الفصل ، ولكن الصحيح أنه رجع عنه كما صرح به مسلم .

ويقول النووي : انه ارتفع الخلاف بين الفقهاء حول صحة صيام من أصبح جنباً ، وحكى انه أجمع العلماء على صحته . وفي صحة الاجماع بعد الخلاف ، خلاف مشهور لأهل الأصول . وحديث عائشة وأم سلمة ، حجة على كل مخالف . والله اعلم .

وقال ابن دقيق العيد : انه صار ذلك اجماعاً أو كالأجماع .
وقوى ابن دقيق العيد هذا الرأي بأن قوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) يقتضى اباحة الوطء في ليلة الصوم ومن جملتها الوقت المقارن لطلوع الفجر ، فيلزم اباحة الجماع فيه . ومن ضرورته أن يصبح فاعل ذلك جنباً ولا يفسد صومه .
والأفضل أن يغتسل قبل الفجر . ولو خالف جاز . فان قيل : كيف يكون الاغتسال قبل الفجر أفضل ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ؟ فالجواب : أنه صلى الله عليه وسلم فعله ، لبيان

الجواز . ويكون في حقه حينئذ أفضل ، لأنه يتضمن البيان للناس ؛
وهو مأمور بالبيان .

انقطاع دم الحائض أو النفساء :

تقدم أن الحائض أو النفساء ، إذا انقطع الدم قبل طلوع الفجر -
عليها أن تبيت النية بالصوم .

كما تقدم ما ذكره الامام النووي ، من أنه إذا انقطع دم الحائض
والنفساء في الليل ، ثم طلع الفجر قبل اغتسالها صح صومها ؛
ووجب عليهما اتمامه ، سواء تركت الغسل عمدا أو سهوا ، بعذر
أو بغير عذر . فهي تصبح كالجنب سواء بسواء ، فيها تقدم من
أحكام .

الجماع في نهار رمضان

١ — عن أبي هريرة رضى الله عنه قال :

(جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: هلكت يارسول الله . قال : وما أهلكك . قال : وقعت على امرأتى في رمضان . قال: هل تجد ما تعتق رقبة . قال : لا . قال : هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ . . قال : لا . قال : فهل تجد ما تطعم سقن مسكينا . قال لا . ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر . فقال : تصدق بهذا . قال : أفقر منا ؟ فما بين لابتيها أهل بيت أحوج اليه منا . فضحك النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى بدت أنيابه . ثم قال : اذهب فاطمه أهلك) (رواه الجماعة) .

العرق : بفتح العين والراء . هو الزبيل من غير نون والزنبيل : بكسر الزاى . ويقال له القفه والمكتل ويسع خمسة عشر صاعا ، وهى سقون مدا لسنتين مسكينا ، لكل مسكين مد .

مذهب الجمهور : ان المرأة والرجل سواء في وجوب الكفارة عليهما ، ما دامتا قد تعهدا الجماع مختارين في نهار رمضان ، ناويين الصيام .

فان وقع الجماع نسيانا ، أو لم يكونا مختارين ، بأن أكرها عليه، أو لم يكونا ناويين الصيام، فلا كفارة على واحد منهما . فان أكرهت المرأة من الرجل ، أو كانت مفطرة لعذر ، وجبت الكفارة عليه دونها .

وان كان الصيام قضاء رمضان ، أو نذرا وأفطر بالجماع فلا كفارة في ذلك . لأن الصائم نفلا أمير نفسه .

نكن بعض الفقهاء يستحب لمن أفطر من صيام التطوع أن يقضى ما أفطر فيه .

ومذهب الثنائعي : انه لا كفارة على المرأة مطلقا ، لا في حالة الاختيار . ولا في حالة الاكراه . وانما يلزمها القضاء فقط .

وقال النووي : والأصح — على الجملة — وجوب كفارة واحدة عليه خاصة عن نفسه فقط ، وأنه لا شيء على المرأة ، ولا يلاقيها الوجوب : لأنه حق مال مختص بالجماع ، فاختص به الرجل ، دون المرأة ، كالمبر .

وذهب داود الظاهري : الى ما ذهب اليه الثنائعية .

وقال أبو داود : سئل أحمد عن أتى أهله في رمضان ، أعليها كفارة ، قال : ما سمعنا أن على امرأة كفارة .

وما نسب الى أحمد هو أحد روايتين عنه .

وقال ابن قدامة في المغنى : ووجه ذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر الواطىء في رمضان أن يعتق رقبة ، ولم يأمر في المرأة بشيء مع علمه بوجود ذلك منها .

والراجح عندنا رأى الجمهور : ذلك ان في إحدى روايات الحديث التي رواها الأدارقطنى . . قال الرجل : هلكت وأهلك . فقال : ما أهلكك ؟ قال : وقعت على أهلى . ونكره . وظاهر هذا أنها كانت مكرهة .

هذا علاوة على أن الرجل والمرأة سواء في العبادة والصوم عبادة . فان خرقتها بإرادتها ورضاها ، وجبت عليها الكفارة . وان أجبر بتواضطرت فعليها القضاء فقط .

ما هي الكفارة ؟

الكفارة هي :

(1) اعتاق رقبة مؤمنة بشرط أن تكون سليمة من العيوب المضرة كالعمى والبكم والجنون ، وأجاز الحنفية أخراج الرقبة الكائنة .

(ب) فان لم يجدها ، فصيام شهرين متتابعين . فان صام في

أول الشهر العربى ، اكمله هو وما بعده ، باعتبار الأهلة ، وان ابتدا فى اثناء الشهر العربى . صام باقيه . وصام الشهر الذى بعده كاهلا ، باعتبار الهلال ، واكمل الأول ثلاثين يوما من الشهر الثالث ، ولا يحسب يوم القضاء من الكفارة .

ولا بد من تتابع هذين الشهرين ، بحيث لو أفسد يوما فى أثنائها — ولو بعذر شرعى كسفر — صار ما صامه فضلا ، ووجب عليه استئنافها لانتطاع التابع الواجب فيها .
الا ان الحنابلة قالوا : ان الفطر لعذر شرعى لا يقطع التابع وهذا هو ما يؤخذ به ، اذا كانت المكثرة امرأة ، وتقطع التابع لعذر شرعى كحيض أو نفاس .

(ج) فان لم يستطع — أى الصيام شهرين متتابعين — لمشتقة شديدة ونحوها ، فاطعم ستين مسكينا ، عن كل يوم مسكين .

هل يجب الترتيب المذكور :

جمهور العلماء : يجب الترتيب المذكور فى الحديث أى العتق أولا ، فان عجز عنه صام شهرين متتابعين ، فان عجز اطعم ستين مسكينا من اوسط ما يطعم منه أهله :

ولا يصح الانتقال من حالة الى أخرى ، الا اذا عجز عنها .
وحجتهم فى هذا ان ظاهر حديث الأعرابى المتقدم يوجب انها على الترتيب ، اذ سألته النبى صلى الله عليه وسلم عن الاستطاعة عليها مرتبسا .

ويذهب المالكية ورواية عن احمد : انه مخير بين هذه الثلاثة ، فايها فعل أجزاء عنه . واستندوا فى هذا الى ما رواه مسلم أن أباهريرة ذكر ان النبى صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أفطر فى رمضان أن يعتي رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكينا . و (أو) تفيد التخخير .
ولان الكفارة بسبب المخالفة ، فكانت على التخخير ، ككفارة اليمين .

ونرى ان رأى الجمهور هو الأصح .

(م ٦ — فقه النساء فى الزكاة والصيام)

قضاء الشهوة بلا جماع وأثره فى الصيام

- ما حكم قضاء الشهوة غير كاملة ، اى بلا جماع ؟ .
- **عند الأحناف** : قضاء الشهوة غير كاملة — اى بلا جماع — اى بالمساحقة أو المفاخذة ، أو العبث باليد . أو تطرت فى فرجها دهنا ونحوه . . . يوجب القضاء دون الكفارة .
- **وعند الحنابلة** : يجب القضاء والكفارة فى الانزال بالمساحقة .
- **وعند المالكية** : من تعدد المباشرة والتقبلة للذة حتى امنى . فعليه القضاء والكفارة . فمن الأشياء التى تبطل الصوم . وتوجب القضاء والكفارة — عند المالكية — رفع النية ورفضها نهارا .
- **وعند الشافعية** : لا تجب الكفارة الا بالوطء عامدا فى الفرج فى نهار رمضان . اى أن قضاء الشهوة بلا جماع : توجب عندهم القضاء فقط .

وطء للنائمة واحتلامها ووضع الأصبع أو شيء في الفرج

إذا وطئت انائمة :

قال الأحناف : إذا وطئت المرأة وهي نائمة وجب عليها
القضاء .

وقال المالكية : من جامع نائمة في نهار رمضان ، وجب عليه ،
أن يكفر عنها ، كما تجب على من صب شيئاً عمداً في حلق شخص
آخر وهو نائم ، ووصل لمعدته . أما القضاء فيجب على المجاعة ،
وعلى المصبوب في حلقه ، لأنه لا يقبل النيابة .

الاحتلام في نهار رمضان :

الاحتلام في نهار رمضان ، لا يفسد الصوم عند المالكية . وروى
الترمذي والبيهقي أنه صلى الله عليه وسلم قال :
« ثلاث لا يفطرن : القيء والحجامة والاحتلام » .

وقيل أن هذا الحديث ضعيف . ورجحه أبو حاتم وأبو زرعة
وقال : أنه أصح وأشبه بالصواب . وتبعهما البيهقي .

إذا أدخلت أصبعها أو شيئاً في فرجها :

الحنفية : إذا أدخلت المرأة أصبعها مبلولة بماء أو دهن في
فرجها الداخل ، أو أدخلت خشبة أو نحوها في داخل فرجها وغيبتها
كلها .. نفى كل هذه الأشياء ونحوها ، يجب القضاء دون
الكفارة .

الحنابلة : يرون أنه إذا أدخلت المرأة أصبعها أو غيره في
فرجها ولو مبتلة ، فأنها لا تفطر .

القضاء والفدية

ما هو القضاء؟ :

القضاء هو ان يقضى المفطر بدل الايام التى افطرها ، فى زمن يباح الصوم فيه تطوعا . فلا يجزىء القضاء فيما نهى عن صومه ، كأيام العيد ، ولا غيمن تعين لصوم مفروض كرمضان الحاضر ، أو ايام النذر المعين .

ولا يجب القضاء على الفور : بل يجب وجوبا موسعا فى اى وقت . فقد صح عن عائشة — رضى الله عنها — انها كانت تتقضى ما عليها من رمضان فى شعبان ، ولم تقضه فورا عند قدرتها على القضاء .

ولا يلزم فى القضاء التتابع : لقول الله تعالى (**ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من ايام آخر**) أى من ايام اخر متتابعات أو غير متتابعات ، فאלله اطلق الصيام ولم يقيدده .

وروى الدارقطنى عن ابن عمر رضى الله عنهما : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال — فى قضاء رمضان — « **إن شاء فرق وإن شاء تابع** » .

أما اذا آخر القضاء حتى نخل رمضان آخر :

ذهب الأحناف والحسن البصرى الى انه اذا دخل رمضان آخر ، صام رمضان الحاضر ، ثم يقضى بعده ما عليه ، ولا فدية عليه ، سواء كان التأخير لعذر ، أم لغير عذر .

وقال مالك والشافعى وأحمد وأسحق : انه لا فدية عليه ، اذا كان التأخير بسبب العذر . أما اذا لم يكن له عذر فى التأخير ،

فعلية صوم رمضان الحاضر ، ثم يقضى ما عليه بعده ، ويفدى عما فاته عن كل يوم مدا من طعام .

والظاهر أن ما قاله الأحناف هو الصحيح . أما ما ذهب إليه غيرهم من الفدية في حالة عدم وجود العذر ، فلا دليل عليه يمكن الاحتجاج به ، ولا شرع الا بنص صحيح .

وما هي الفدية ؟ :

الفدية هي اطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء . واختلفت المذاهب في مقدارها .

فصنف الأحناف : يكفى اطعام المسكين :

١ - أن يشبعه في غدائين أو عشائين أو فطور وسحور .

٢ - أو .. يدفع للفقير نصف صاع من القمح أو قيمته .

٣ - أو .. صاعا من الشعير أو التمر أو الزبيب ..

والصاع قدحان وثلث بالكيل المصرى ..

ويجب الا يكون المعطى له ممن تلزمه نفقته كأصوله وفروعها وزوجته .

وعند المالكية : تملك مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ملاء اليمين المتوسطين ، لا مقبوضتين ولا مبسوطتين . ويكون ذلك المد من غالب طعام أهل بلد المكفر من قمح أو غيره . ولا يجزىء بدله الغداء ولا العشاء على المعتد في المذهب .

وتدر المد بالكيل ، بثلث قدح مصرى ، وبالوزن برطل وثلث .

وكل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما مكي .

والذى يعطى انها هو الفقراء أو المساكين . ولا يجزىء

اعطاؤها لمن تلزمه نفقتهم ، كأبيه وأمه وزوجته وأولاده الصغار .

أما آثاره الذين لا تلزمه نفقتهم ، فلا مانع من اعطائهم منها ، اذا

كانوا فقراء كاخوته وأخواته وأجداده .

وعند الشافعية : يعطى المسكين مدا من الطعام الذى يصح

اخراجة في زكاة الفطر ، كالقمح والشعير . ولا يجزىء نحو الدقيق

والسويق . والمد نصف قدح مصرى ، وهو ثمن الكيلة المصرية .

ويجب الا يكون المسكين ممن تلزمه نفقته ، وان كان المكفر عن الجاني غيره ، يصح ان يعتبر عيال ذلك الجاني في الصوم من ضمن المساكين .

وعند الحنابلة : يعطى المسكين مدا من تمح او نصف صاع من تمر أو شعير أو زبيب أو اقط (وهو اللبن المجدد) . ولا يجزىء اخراجها من غير هذه الأصناف مع القدرة . والصاع بالكيل المصرى قدحان .

ويجوز اخراجها من دقيق التمح والشعير أو سويقهما (وهو ما يحمص ثم يطحن) ، اذا كان بقدر حبه في الوزن لا في الكيل ، ولو لم يكن منخولا ، كما يجزىء اخراج الحب بلا تنقيته .

ولا يجزىء اطعام الفقير خبزا ، أو اعطاؤه حبا معيبا كالقمح المسوس والبلول والقديم الذى تغير طعمه . ويجب الا يكون المعطى له من أصله أو فرع ، أو لم تجب عليه نفقته ، ولا من تلزمه نفقته ، سواء كان هو المكفر عن نفسه أو كافر عنه غيره .

واختار رأى الأحناف ، لأنه عملى في هذا الزمان ، وهو ما يجرى عليه غالب الفتوى عندنا . وقد روى الشعرانى في « كشف الغمة » : قال ابن عمر رضى الله عنهما لما عرف أبى عام توفى أنه لا يستطيع القضاء ، جفنا له جفانا من خبز ولحم ، فأطعمنا العدة وأكثر ؛ ونقل القرطبى أنه روى عن أنس بن مالك أنه ضعف عن الصوم عاما ، فصنع جفنة من طعام ، ثم دعا بثلاثين مسكينا فأثبعمهم (٢) .
يعنى من ثلاثين رجلا لكل يوم رجلا « (١) » .

(١) كشف الغمة ١ — ٢٦٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢ — ٢٨١ .

النهي عن الغيبة والفحش والكذب

١ — عن عبيد مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان امرأتين صامتا ، وان رجلا قال يا رسول الله ان ههنا امرأتين قد صامتا ، وأنهما قد كادتا أن تموتا من العطش . فأعرض عنه ، أو سكت . ثم عاد وقال : يا نبي الله انهما والله قد ماتتا ، أو كادتا أن تموتا . فقل صلى الله عليه وسلم . ادعها . . قال : فجاءتا . . فجيء بقدح ، فقال لأحدهما : تيشي . . فقاعت قيجا ودما وصديدا أو لحما ، حتى ملأت نصف القدح : ثم قال للأخرى : تيشي فقاعت من قيج ودم وصديد ، ولحم عبيط (١) وغيره ، حتى ملأت القدح . ثم قال صلى الله عليه وسلم : إن هاتين صامتا عما أحل الله لهما ، وأفطرتا على ما حرم الله عليهما . جلست إحداهما الى الأخرى ، فجعلتا تاكلان من لحوم الناس رواه احمد وابن ابى الدنيا وأبو يعلى وأبو داود الطيالسي ، والبيهقي من حديث أنس .

٢ — وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر)) رواه ابن ماجه . . . والنسائي وابن خزيمة فى صحيحه والحاكم بالفاظ أخرى ورواه البيهقي .

وهذان الحديثان وغيرهما صريحة فى التحذير من الغيبة والكذب والفحش وقول الزور وما إليها من مخالفات . ومقتضى هذه الأحاديث ، أن الصائم أو الصائمة الذى يرتكب مثل هذه المخلفات :

(١) لحم عبيط : اللحم الطرى غير النضيج . انظر لسان العرب ، مادة عبيط ، ص ٢٧٨٥ ، ط : دار المعارف (المحقق) .

لا يثاب على صيامه ، وأن الله عز وجل : لا يقبل صيامه ، وأن
صيامه مردود عليه .

وليس معنى هذه الأحاديث ، أن يؤثر الصائم الذي بدر منه
هذا أن يدع صيامه ويفطر ، وإنما معناها التحذير من كل هذه
الإثام ، لأنه يترقب عليها نقص ثواب الصوم أو رده وعدم قبوله .

* * *

الإعتكاف

- * الإعتكاف ومشروعيته وأركانه
- * مسجد الإعتكاف .
- * رأينا في إعتكاف المرأة .
- * شرط الخلو من الحيض والنفاس .
- * لا تعتكف بغير إذن زوجها .
- * لماذا قوض النبي خبائه عند إعتكاف نسائه ؟
- * زمان الإعتكاف .
- * مفسدات الإعتكاف .

الإعتكاف

١ — روت عائشة رضی الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، حتى توفاه الله عز وجل ، ثم اعتكف أزواجه من بعده . (رواد مسلم) .

٢ — وعن عائشة رضی الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف ، صلى الفجر ، ثم دخل معتكفه ، وأنه أمر بخبائه فضرب . أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان . فأمرت زينب بخبائها ، فضرب . فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر ، نظر ، فإذا الأخبية . فقال : ألبر تردن ؟ فأمر بخبائه فقوض . وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من ثوال » رواه مسلم .

الإعتكاف في اللغة : الحبس والمكث واللزوم . قال تعالى (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) أى مقيمون متعبدون .
وفي الشرع : المكث في المسجد من شخص مخصوص بصفة مخصوصة . أى لزوم المسجد والاقامة فيه بنية التقرب الى الله عز وجل .

: وأدلة مشروعية الاعتكاف ، ثابتة من سنة النبي صلى الله عليه وسلم الفعلية ، كما هو واضح في الحديثين المتقدمين . كما أجمع العلماء على أن الاعتكاف مشروع .

أركان الاعتكاف :

وللاعتكاف أركان ثلاثة :

- ١ - المكث في المسجد .
- ٢ - المسجد .
- ٣ - الشخص المعتكف .

وزاد المالكية والشافعية ركنا رابعا هو « النية » . فالنية عندهم ركن ، وليس شرطا .
شروط مسجد الاعتكاف :

لابد أن يكون الاعتكاف في مسجد ، لقوله تعالى (**ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد**) ووجه الاستدلال هنا ، أنه لو صح الاعتكاف في غير مسجد ، لم يخص تحريم المباشرة بالاعتكاف في المسجد ، لأنها منافية للاعتكاف . فعلم المعنى بيان أن الاعتكاف إنما يكون في المساجد .

وتعد اختلف الفقهاء في المسجد الذي يصح الاعتكاف فيه .

قال المالكية : اشترطوا في المسجد أن يكون مباحا لعموم الناس فلا يصح الاعتكاف في مسجد البيت ، ولو كان المعتكف امرأة . ولا يصح في الكعبة ولا في مقام الولي ، ولا على سطح المسجد ، ولا في بيت الخطابة بالمسجد ، ولا السقاية ، ولا بيت قناديله ، لكونها محجور عليها .

أما الأحناف : فقالوا : يشترط في المسجد أن يكون مسجد جماعة ، وهو ما ماله أمام ومؤذن ، سواء أقيم فيه الصلوات الخمس أو لا . هذا إذا كان المعتكف رجلا . أما المرأة ، فتعتكف في مسجد بيتها الذي أعدته لصلاتها . أى أن كان في بيتها مسجد أعدته أصلا لصلاتها . فلا يصح لها أن تعتكف في غير موضع صلاتها المعتاد ، سواء أعدت في بيتها مسجدا لها ، أو اتخذت مكانا خاصا بها للصلاة فلا يجوز لها الاعتكاف في حجرة نومها ولا في حجرة الطعام ، لأنها لم تعد خصيما للصلاة .

ويكره الأحناف للمرأة كراهة تنزيهية اعتكافها في مسجد الجماعة .

وقال الشافعية : انه يجوز الاعتكاف في المسجد ، متى ظن المعتكف أن المسجد موقوف ، خالص المسجدية أى ليس مشاعا . ولو كان المسجد غير جامع ، أو غير مباح للعموم . ويصح الاعتكاف فيه للرجل والمرأة .

وقال الحنابلة : يصح الاعتكاف في كل مسجد للرجل والمرأة . ولم يشترطوا للمسجد شروطا . . الا انه اذا اراد المعتكف أن يعتكف زمنا يتخلله فرض تجب فيه الجماعة . فلا يصح الاعتكاف حينئذ الا في مسجد تقام فيه الجماعة ، ولو بالمعتكفين .

ومن هنا يتضح أن جمهور الفقهاء ، على أن المرأة لا يصح لها أن تعتكف في مسجد بيتها ، لأن مسجد البيت لا يطلق عليه اسم مسجد ، ولا خلاف في جواز بيعه . وقد صح أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، اعتكفن في المسجد النبوي .
رأينا في مكان اعتكاف المرأة :

واختار بالنسبة لاعتكاف المرأة رأى الأحناف . أى أن تعتكف في مسجد بيتها ، أن كانت قد أعدت في بيتها مكانا خاصا للصلاة والخلوة .

ولا أرى أن تعتكف في مساجدنا في هذا العصر ، لأن الأمن لا يتوافر لها .

وإذا كانت صلاتها في بيتها خيرا من صلاتها في مسجد قومها ، وإن كانت صلاتها في مسجد قومها خيرا من صلاتها في المسجد الجامع . فمن باب أولى يكون اعتكافها — الذى قد يمتد ساعات وأياما — في بيتها ، خيرا من اعتكافها في المسجد .

وأكثر الفقهاء الذين أجازوا للمرأة أن تعتكف في المسجد الجامع ، اشترطوا إلا تكون من نوات الحسن والهيئة ، وبشرط توفر الأمن (١) .

(١) الفقه الواضح — محمد بكر اسماعيل ٦ — ١٤ .

واشترط الا تكون من ذوات الحسن والهيئة ، مردود عليه بأن لكل سائطة لاطمة .

ويكفى ان شرط توافر الأمن ، غير متوفر في هذا الزمان لتمنع المرأة من الاعتكاف ، على جميع المذاهب . واذا كان السفر لحج المرأة الفريضة ، يشترط فيه أن يكون مع زوج أو محرم أو مجموعة نسوة ثقات ، أو يشترط الأمن ، على اختلاف آراء الفقهاء ، على النحو الی سیأتی فی الحج . فمن باب اولی اشترط هذا فی الاعتكاف ، وهو ليس فريضة .

النية :

والنية واجبة في الاعتكاف سواء كانت شرطا أو ركنا . وذلك لقوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) . ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى** » .

شروط المعتكف :

يشترط في المعتكف أن يكون مسلما ، مميزا ، طاهرا من الجنابة والحيض والنفاس . فلا يصح من كافر ، ولا صبي غير مميز ، ولا جنب ، ولا حائض ، ولا نفساء .

وقال الأحناف : ان الخلو من الجنابة شرط لحل الاعتكاف لا لصحته . فلو اعتكف الجنب ، صح اعتكافه مع الحرمة . أما الخلو من الحيض والنفاس ، فانه شرط لصحة الاعتكاف الواجب ، وهو الاعتكاف المنذور . أى يكون المعتكف قد نذر الاعتكاف لله تعالى . فلو اعتكفت الحائض أو النفساء ، لم يصح اعتكافها ، لانه يشترط للاعتكاف الواجب الصوم ، ولا يصح الصيام منهما .

أما الاعتكاف المسنون ، فان الخلو من الحيض والنفاس ليس شرطا لصحته ، لعدم اشتراط الصوم له على الراجح .

وقال المالكية : الخلو من الجنابة ليس شرطا لصحة الاعتكاف انما هو شرط لحل المكث في المسجد . فاذا حصل للمعتكف أثناء

اعتكافه جنابة بسبب غير مفسد للاعتكاف كالاختلام — ولم يكن بالمسجد ماء ، وجب عليه الخروج للاغتسال خارج المسجد ؛ ثم يرجع عقبه . . فان تراخى عن العود الى المسجد بعد اغتساله ، بطل اعتكافه ، الا اذا تأخر لحاجة من ضرورياته — كقص اطافره أو شاربته ، فلا يبطل اعتكافه .

وأما الخلو من الحيض والنفاس ، فهو شرط لصحة الاعتكاف مطلقا — منذورا أو غيره — لأن من شروط صحته الصوم . والحيض والنفاس مانعان من صحة الصوم . فاذا حصل للمعتكفة الحيض أو النفاس أثناء الاعتكاف ، خرجت من المسجد وجوبا . ثم تعود اليه عقب انقطاعهما ، لتتميم اعتكافها الذي نذرته أو نوته حين دخولها المسجد . فتعتكف في المنذور بقية أيامه ، وتأتى أيضا ببديل الأيام التي حصل فيها العذر . وأما في التطوع ، فتكمل الأيام التي نوت أن تعتكف فيها ، ولا تقضى بدل أيام العذر .

هل يشترط الصوم في المعتكف :

اشتراط المالكية : في الاعتكاف الصوم ، سواء كان الاعتكاف منذورا أو تطوعا .

أما الأحناف : فاشتروا الصيام في الاعتكاف ان كان واجبا أما التطوع فلا يشترط فيه الصوم .

والرأى الراجح الذي نأخذ به ، أن المعتكف ان صام فحسن ، وان لم يصم فلا شيء عليه ، ما دام لم ينذر الصوم مع الاعتكاف . روى سعيد بن منصور عن أبي سهل قال : كان على امرأة من أهلى اعتكاف . فسألت عمر بن عبد العزيز فقال :

— ليس عليها صيام ، الا أن تجعله على نفسها .

فقال الزهرى : لا اعتكاف الا بصوم .

فقال له عمر : عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟

قال : لا .

قال : فلنن أبى بكر ؟

قال : لا .

قال : فعن عمر .

قال : لا .

قال وأظنه قال : عن عثمان ؟ قال : لا . فخرجت من عنده ، فلقيت عطاء وطاوسا ، فسألتهما . فقال طاوس : كان فلان لا يرى عليه صيامه ، إلا أن تجعله على نفسها . وقال عطاء : ليس عليها صيام إلا أن تجعله على نفسها .

المرأة لا تعتكف بغير إذن زوجها :

لا يصح اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها ، ولو كان اعتكافها منسفورا .

وقال الشافعية : إذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها ، صح وكانت أئمة . ويكره اعتكافها إن أذن لها ، وكانت من ذوات الهيئة .
وقال المالكية : لا يجوز للمرأة أن تنذر الاعتكاف أو تتطوع به بدون إذن زوجها ، إذا علمت أو ظنت أنه يحتاج لها للوطء . فإذا فعلت ذلك بدون إذنه ، فهو صحيح وله أن يفسده عليها بالوطء لا غير . ولو أفسده ، وجب عليها تضاؤه ، ولو كان تطوعا ، لأنها معتدية بعدم استئذانه ، ولكن لا تسرع في القضاء إلا بإذنه .

لماذا قوض النبي صلى الله عليه وسلم خبائه ؟

في الحديث الذي رواه مسلم ، والذي تقدم في أول هذا الفصل ، والذي جاء فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان ، فأمر بخبائه فضرب ، فأمرت زينب بخبائها فضرب ، وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بخبائه فضرب . فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر ، نظر فإذا الخبيصة . فقال : ألبر تردن ؟ فأمر بخبائه فمقوض ، وترك الاعتكاف في شهر رمضان ، حتى اعتكف في العشر الأول من شهر

سؤال .

قال الإمام النووي : قال القاضي : قال صلى الله عليه وسلم هذا الكلام انكار لفعلهن . وقد كان صلى الله عليه وسلم أذن

لبعضهن في ذلك ، كما رواه البخارى . قال : وسبب انكاره انه خاف أن يكن غير مخلصات في الاعتكاف بل أردن الترب منه لغيرتهن عليه ، أو لغيرته عليهن . فكره ملازمتهم المسجد ، مع انه يجمع الناس ، ويحضره الأعراب والمنافقون ، وهن محتاجات الى الخروج والدخول لما يعرض لهن ، فيبتذلن بذلك . أو لانه صلى الله عليه وسلم ، رأهن عنده في المسجد ، وهو في المسجد ، فصار كأنه في منزله بحضوره مع أزواجه . وذهب المهم من مقصود الاعتكاف ، وهو التخلّى عن الأزواج ومعلقات الدنيا ، وشبه ذلك أو لأنهن ضيقن المسجد بأبنيتهن .

ويقول النووي :

وفي هذا الحديث دليل لصحة اعتكاف النساء ، لانه صلى الله عليه وسلم كان أذن لهن ، وانما منعهن بعد ذلك لعارض . وفيه أن للرجل منع زوجته من الاعتكاف بغير أذنه . وبه قال العلماء كافة . فلو أذن لها ، فهل له منعها بعد ذلك ؟ فيه خلاف للعلماء .

فعند الشافعى وأحمد وداود : له منع زوجته ومملوكه وإخراجهما من اعتكاف التطوع .
ومنعها مالك .

وجواز أبو حنيفة إخراج المملوك دون الزوجة .

زمان الاعتكاف :

ونضيف الى ما تقدم ، انه يؤخذ من الحديث المتقدم أن الاعتكاف المستحب ليس له وقت محدد ، فهو يتحقق بالكمث في المسجد ، مع نية الاعتكاف طال الوقت أم قصر .

فيجوز أن ينوى الاعتكاف ولو ساعة .

فعن يعلى بن أمية قال : انى لأمكث في المسجد ساعة ، ما أمكث الا لأعتكف .

وللمعتكف أن يقطع اعتكافه المستحب متى شاء ، قبل قضاء المدة التى نواها .

أما الاعتكاف الواجب — أى المنذور فيجب أن يؤدي حسب ما تفره وسماه النائر .

مفسدات الاعتكاف :

من مفسدات الاعتكاف :

١ — **الجماع ولو بدون انزال** : سواء كان عبدا أو نسيانا ليلا ونهارا . قال تعالى : **ولا تبأثروهن وأنتم عاكفون في المساجد . تلك حدود الله فلا تقربوها**) .

الإل أن الشافعية قالوا : إذا كان الجماع نسيانا فلا يفسد الاعتكاف .

٢ — **دواعى الجماع من تقبيل بشهوة أو مباشرة ونحوها** : هذه الأمور لا تفسد الاعتكاف إلا بانزال ، ولكن يحرم على المعتكف أن يفعل تلك الدواعى بشهوة .

روت السيدة صفية أم المؤمنين رضى الله عنها ، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم معتكفا ، فأتته أزوره ليلا ، فحدثته ، ثم تمت فانقلبت . فقلب معى ليقبلنى فمر رجلان من الأنصار ، فلما رأيا النبى صلى الله عليه وسلم أسرع . فقال النبى صلى الله عليه وسلم :

— **على رسلكما ، فإنها صفية بنت يحيى** .

قالا : **سبحان الله يا رسول الله** .

قال : **ان الشيطان يجرى من الانسان مجرى الدم ، فخشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا — أو قال ثرا (رواه البخارى ومسلم وأبو داود) .**

واللمس العادى بدون شهوة لا يفسد الاعتكاف .

فقد روت السيدة عائشة رضى الله عنها : **كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف ، يبنى الى رأسه ، فأرجله** . (رواه البخارى ومسلم وغيرهما) .

ويرى المالكية : أن القبلة على الفم مثل الجماع ، أى تفسد الاعتكاف ، ولو لم يقصد القبلة لذة ، ولم يجدها ، ولو لم ينزل .

أما اللمس والمباشرة فانهما يفسدان ، بشرط قصد اللذة أو وجدانها ،
والإفلا .

قال أبو حنيفة وأحمد : القبلة واللمس بشهوة ، وقت الاعتكاف
هو أتيان بما حرم عليه ، ولا يفسد أعتكافه إلا أن ينزل .
وعن الشافعي : روايتان كالذهبيين .

وسبب اختلافهم ، ان المباشرة في قوله تعالى (ولا تباشروهن
وأنتم عاكفون في المساجد) تطلق على الجماع وعلى ما دونه .
فمنهم من أطلقها على الجماع فحسب ، ويدخل في هذا الانزال .
ومنهم من أطلقها على الجماع وعلى ما دونه .

٣ — انزال المنى بفكر أو نظر أو احتلام : لا يفسد الاعتكاف
عند جمهور العلماء .

ولكن المالكية قالوا : يفسد الاعتكاف بانزاله المنى بالفكر
والنظر ، ليلا أو نهارا ، عامدا أو ناسيا .

وقال الشافعية : ان كان الانزال بالنظر والفكر عادة للمعتكف ،
فانه يفسد الاعتكاف .. وان لم يكن عادة له ، فلا يفسده .

٤ — ومن مفسدات الاعتكاف الحيض والنفاس
كما تقدم في شروط المعتكف .

هذا هو قدر من أحكام الاعتكاف ، بما يتصل بالمرأة ..
أما باقى أحكام الاعتكاف ، فيرجع فيها الى كتب الفقه .

تم بحمد الله

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

صفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٧	فقه النساء في الزكاة
٩	زكاة الحلى والصدقات
١١	الزكاة
١٣	الوعيد عن عدم أداء زكاة الحلى
١٥	زكاة حلى المرأة
١٨	حلى لا زكاة عليها
١٨	نصاب الذهب والفضة
١٩	مقدار الزكاة
١٩	مستحقو الزكاة
٢١	زكاة صدقات المرأة
٢٢	تقدير زكاة الصدقات وأوراق البنكوت
٢٥	الترهيب من تحلى النساء بالذهب
٢٩	احتمالات احاديث الوعيد من تحلى النساء بالذهب

صفحة	الموضوع
٣١	صدقات النساء
٣٣	ترغيب المرأة في الصدقة من مال زوجها إذا أذن
٣٥	جواز تبرع المرأة بمالها بغير إذن زوجها
٣٧	فضل صدقة المرأة على زوجها وأولادها وأقاربها
٤١	صدقة الفطر على المرأة
٤٣	فقه النساء في الصيام
٤٥	الصيام
٤٩	حرمة صيام الحائض والنفساء
٥٠	نية الحائض لظنها تحيض
٥٠	هل تمسك الحائض إذا طهرت في النهار
٥١	وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء
٥٢	وجوب الصوم لو طهرت قبل الفجر
٥٣	صيام التطوع للمتزوجة
٥٥	رخص الصيام ومبيحاته
٥٧	رخصة افطار الحامل والمرضع
٦١	الاكتمال والقطرة
٦٣	القطرة تأخذ حكم الكحل

صفحة	الموضوع
٦٥	تذوق الطعام
٦٧	قبلة الصائم
٧٣	أحكام الصيام
٧٥	من أصبح جنباً وهو صائم
٧٩	الجماع في نهار رمضان
٨٠	ما هي الكفارة ؟
٨٢	قضاء الشهوة بلا جماع وأثره في الصيام
٨٥	وطء النائمة
٨٥	الاحتلام في نهار رمضان
٨٥	إذا وضعت إصبعها أو شئنا في فرجها
٨٧	ما هو القضاء ؟
٨٨	ما هي الفدية ؟
٩١	النهى عن الغيبة والفحش والكذب
٩٣	الاعتكاف
٩٥	تعريف الاعتكاف وأدلته
٩٦	أركان الاعتكاف
٩٦	شروط مسجد الاعتكاف
٩٧	راينا في مكان اعتكاف المرأة

صفحة	الموضوع
٩٨	شروط المعتكف
٩٩	هل يشترط الصوم في المعتكف ؟
١٠٠	لماذا قوض النبي خيائه
١٠١	زمن الاعتكاف
١٠٢	مفسدات الاعتكاف

* * *

دارالعلوم للطباعة
انفاقرة: ٨، شارع حسين مجازي (النصر العيني)
ت: ٣١٧٤٨

رقم الإيداع بدار الكتب

٧٩ — ٤٧٢٤

سلسلة فقه النساء في العبادات

تصدرها دار الاعتصام
للأستاذ محمد عطية خميس

- ١ - فقه النساء في الطهارة .
- ٢ - فقه النساء في الصلاة .
- ٣ - فقه النساء في الزكاة والصيام .
- ٤ - فقه النساء في الحج .
- فقه النساء في العبادات المجلد الكامل .

Bibliotheca Alexandrina



0393221

٧٠ قرشا